الديمقراطي •ΦΟξΛ •ΛξΕ;ΚΟ•+ξ

من 13 إلى 19 يوليوز 2021 الثمن: 4 دراهم

> عبد المومن شباري فقيد النهج الديمقراطي

> > جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء

• المدير المسؤول: المصطفى براهمة

• مدير النشر: الحسين بوسحابي

• رئيس التحرير: التيتي الحبيب



من أجل توحيد جبهة مناهضة الاستبداد المخزني كلمة العدد

> يتصاعد هجوم الدولة المخزنية بشكل سافر، على الحقوق والحريات. وهـذا قد يثير استغراب العديد من مكونات المجتمع المدنى وبعض التنظيمات السياسية المعنية بمستقبل المغرب. غير أن هذا يعتبر من صميم وطبيعة نظام مخزني استبدادي. كيف ذلك؟

في سياق يتصاعد فيه جشع الرأسمال العالمي وسعيه نحو المزيد من نهب واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية لشعوب العالم فى محاولة لاستدراك ما كشفته جائحة كوفيد19- وتعميق التبعية، تستبد الأنظمة التابعة وتحاول تشديد الخناق أكثر على شعوبها. ذلك أن الفاتورة التي يكلفها الخضوع للمؤسسات المالية الامبريالية، أصبح ثقلها فوق ما قد تستطيع تحمله الشعوب. وهذه الأخيرة قالت كلمتها في العديد من بلدان العالم. وفي العالم العربي والمنطقة المغاربية على وجه التحديد مع السيرورات الثورية التي اجتاحت المنطقة تحت شعارات واضحة "الشعب يريد- اسقاط الاستبداد، حرية-كرامة -عدالة و مساواة- اسقاط الطبقة السياسية– تنحاو كاع، وغيرها...".

في المغرب، كواحد من البلدان التي عرفت الموجات الأولى من السيرورات الثورية وانطلاقتها مع انتفاضة 20فبراير 2011 والتي كانت تجربة رائدة ضمن سلسلة الملاحم النضائية التي عرفها تاريخ المغرب المعاصر. ولأن حراك 20فبراير حمل مطالب جوهرية تربط السياسي "المطالبة بدستور ونظام ديمقراطي وإسقاط الاستبداد" بالاقتصادي والاجتماعي "ضد الفساد وعدم الجمع بين المال والسلطة، وتمتيع كل الجماهير بكل الحقوق...". مسار نوعي من تاريخ الصراع بين النظام المخزني والمعارضة غير الرسمية وخوض تجربة موازين قوى الشارع مقابل اختلال ميزان القوى العامة. هذا المسار مكن القوى المناضلة من استنتاج الدروس، لكنه أيضا كان فرصة للنظام كي يستعيد ترتيب أوراقه في محاولة لاحتواء أزمته البنيوية واحتواء أكبر عدد ممكن من النخب القابلة للعب أسوأ

لقد تمكن المخزن من احتواء جزء من مكونات الحراك الشعبي في بلادنا، لكنه لم يستطع إخماد شعلة النضال الجماهيري الشعبي التي لا زالت تقاوم في كل الواجهات:

• تقاوم الطبقة العاملة المغربية مسلسل التراجعات وضرب جل المكتسبات التى حققتها بعد نضال مرير في مواجهة تجريم العمل النقابي والحق في التنظيم. ومعها تقاوم فئات واسعة من الأجراء الذين يواجهون السياسات النيوليبرالية من ضرب الحق في الوظيفة العمومية والاستقرار في العمل عوض سن قوانين تراجعية عصفت بمكتسبات هامة كالتقاعد كما رسمت العمل بالتعاقد وفي قطاعات حيوية كالتعليم والصحة وغير ذلك، من خوصصة و سياسات التدبير المفوض الفاشلة...

• تواصل حركة المعطلين وفي مقدمتها الجمعية الوطنية النضال من أجل التصدي للسياسات الطبقية التى تنتج البطالة وتحاول تأبيدها وهى

بذلك تشكل لبنة قوية للنضال الشبيبي إذا ما تضافرت جهودها في اتجاه الحركة الطلابية.

• كما تواصل حركة السكان نضالها ضد محاولات السطو على الحق في الأرض وتفويتها للمضاربين العقاريين بأبخس الأثمان. كما تناضل فئات عريضة من أجل الحق في الماء والسكن اللائق والمرافق العمومية من طرقات ومدارس ودور الشباب وغيرها.

ومن جهة أخرى، لا تزال حركة النضال الديمقراطي تقاوم هجوم الدولة البوليسية على مكتسبات الجماهير، وقد تعززت الساحة النضالية ب"الجبهة الاجتماعية المغربية" كإطار للعمل المشترك، في سياقات تنظيم وتشبيك العمل على غرار "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد

ومن الملاحظ، أن الواجهة الحقوقية تعاني من تراجع في أداء جل الإطارات الحقوقية خاصة مع بـروز محاكمات ومتابعات تنال من الصحفيين ومن حرية التعبير، كما انبرى إلى الخلف الائتلاف الحقوقي الذي يفترض فيه كمكسب للعمل المشترك أن يكون في مقدمة النضال في الفترة الراهنة مع الأحكام التي أصبحت لا تخجل بالعصف باستقلالية القضاء (محاكمة سليمان وعمر الراضي نموذجا).

ومن الملاحظ أيضا تواري التنسيقات النقابية بل دخولها في احتراب غير مسبوق أيام حملات الانتخابات المهنية الأخيرة، بينما بقيت مجمل المعارك العمالية من دون تأطير أو سند نقابي.

إن الحالة التي نحن فيها اليوم وبناء على ما عشناه جميعا، يحتم

- توضيح طبيعة المرحلة وطبيعة التنسيقات والجبهات ذات الصلة بكل مجال مع تحديد الأهداف المتوخاة من كل عمل مشترك.

- مراجعة عمليات البناء الفوقي في غياب إشراك قواعد هذه التنظيمات في فروعها المحلية والتي من شأنها توطين المبادرات وإعطائها البعد الجماهيري المناسب.

- توسيع المشاركة في الجبهات وفتحها على باقى التنظيمات السياسية والجمعوية المناهضة للمخزن، وإعطائها البعد الديمقراطي تقريرا وتنظيما.

إننا بصدد إعادة تنظيم المقاومة ورص الصفوف بما يؤهل حركة النضال ضد المخزن والاستبداد ويجعلها تتقدم نحو تحقيق المطالب التي شكلت أرضية متوافق حولها في إطار حركة 20فبراير المجيدة. أما اليسار الديمقراطي واليسار المناضل، فهو اليوم أمام رهان رفع التحدي بتوحيد صفوفه على أسس حقيقية لمواجهة مهام بناء التنظيمات الذاتية للجماهير، وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الكفيل بتحقيق التغيير المنشود.

ضيف العدد: عبد الرزاق بوغنبور



المواطنين المغاربة لا ينتظرون من الانتخابات أملا في التغيير وتبديل واقعهم نحو الأفضل والأحسن

لا ديمقراطية ولا تنمية دون إسقاط التبعية والتخلص من المخزن

التقريرالسياسي المقدم للجنة . الوطنية للنهج الديمقراطي

الانتخابات المهنية تكشف مستوى تدجين القيادات النقابة

> الشعب الفلسطيني بين عنف السلطة واستدوال حماس

> > www.annahjaddimocrati.org

annahjad@gmail.com

السحب: مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانونى: 1995 / 104

اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورتها 17: لا ديمقراطية ولا تنمية دون إسقاط التبعية والتخلص من المخزن

اجتمعت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي حضوريا بتاريخ 04 يوليوز 2021 بالمقر المركزي بالرباط تحت شعار: "جميعا من أجل مقاطعة الانتخابات المخزنية والنضال من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين" ودورة: التضامن مع سليمان الريسوني وكافة المعتقلين السياسيين.

تزامنت اللجنة الوطنية مع استعداد الشعب المغربي لتخليد الذكرى المثوية لمعركة أنوال الخالدة (17 يوليوز 1921) واعلان جمهورية الريف بزعامة قائد المقاومة وحرب الريف ضد الاستعمار الاسباني "محمد بن عبدالكريم الخطابي". وتدارست مستجدات الأوضاع العامة دوليا وقاريا وجهويا ووطنيا وكذا القضايا والاستحقاقات السياسية والتنظيمية وفي مقدمتها الترتيبات الإعدادية للمؤتمر الوطني الخامس وحملات التعريف بحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وقررت تسجيل ما يلي:

- تنوه بمواقف النهج الديمقراطي بصدد مختلف القضايا السياسية المنحازة للطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة ولقضايا الشعوب المناضلة ضد الامبريائية والصهيونية والرجعية وبالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها مختلف أجهزة الحزب ومناضليه/ته في إطار الإعداد لتأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المزمع الإعلان عنه في المؤتمر الوطني الخامس.

- تضامنها اللامشروط مع الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في نضالها المتواصل ضد السياسة الليبرائية المتوحشة للكتلة الطبقية السائدة وللنظام المخزني والتي تستهدف الإجهاز على ما تبقى من مكتسباتها التي قدمت في سبيلها التضحيات الجسيمة ومنها الاستقرار في الشغل والوظيفة العمومية

والخدمات الاجتماعية وذلك تنفيذا لإملاءات المؤسسات الامبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- تدين بشدة قمع الاحتجاجات العمالية والشعبية واعتقالات ومحاكمات صورية للمناضلين والصحفيين والمدونين وحصار القوى المناضلة ومنها النهج الديمقراطي في محاولة منه لإحكام سيطرته أكثر على المجال السياسي والإعلامي. خاصة أمام عجز النظام عن معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي عمقتها تداعيات جائحة كورونا وبلغت مستويات غير مسبوقة من مظاهر الفقر والبطالة والبؤس والهشاشة الاجتماعية وتكفي الإشارة إلى تفقير أكثر من 22 مليون مغربي/ة منهم حوالي 6 ملايين يعيشون تحت عتبة الفقر وتسريح 750 مؤلف من العمال/ات المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ناهيك والعدد أضعاف كذلك في القطاع غير الممكل.

- تؤكد استحالة تحقيق التنمية والديمقراطية في ظل نظام مخزني فاسد ومستبد. فما يسمى بالنموذج التنموي الجديد هو في جوهره استمرار للمشاريع الطبقية للرأسمالية التبعية ببلادنا المطبقة منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن ولن يؤدي سوى إلى تكريس الاستبداد السياسي واقتصاد الريع والفساد والمزيد من إغراق البلاد في المديونية وتعميق التبعية للدوائر والدول الامبريائية وما يترتب عن ذلك من تفاقم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية والطبقات الوسطى.

أما الانتخابات المخزنية المقبلة فلا رهان للشعب المغربي عليها وكل المؤشرات تشير إلى أن مقاطعتها ستصل إلى مستويات قياسية من شأنها تعميق عزلة ولا شرعية النظام ومؤسساته الصورية وتدعو اللجنة الوطنية القوى المناضلة بأن تجعل منها لحظة سياسية لفضح النظام وتعبئة الجماهير الشعبية ودعوتها لتنظيم صفوفها للنضال ضد الاستبداد والفساد ومن اجل الدفاع عن مكتسباتها وانتزاع حقوقها.

وفي هذا السياق تعلن مقاطعة النهج الديمقراطي للانتخابات الجماعية والتشريعية لأنها تتم في ظل شروط سياسية ودستورية وقانونية وتنظيمية غير ديمقراطية لا يمكن أن تنبثق عنها سوى مؤسسات صورية فاقدة للشرعية الشعبية. وتطالب بحق النهج الديمقراطي في الإعلام العمومي للتعبير عن موقفه الرافض لهذه الانتخابات

البعد الديمقراطي تعقد دورتها اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تعقد دورتها اللبناء عشرة السابعة عشرة السابعة عشرة المركزي، الرباط المركزي، ا

- تستنكر بشدة اصطفاف وتواطؤ الدولة المخزنية مع الباطرونا المحلية والأجنبية في هجومها الرأسمالي المتوحش على الطبقة العاملة وتحميلها انعكاسات أزمة الرأسمالية وتداعيات جائحة كورونا عبر تكثيف الاستغلال والقمع والطرد من العمل وتخفيض الأجور وساعات العمل وتقليص نفقات الصحة والسلامة والتهرب من التصريح بالعمال/ات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو التوقف عن أداء مستحقاتهم له... وتدعو النقابات إلى تحمل مسؤوليتها في تأطير الطبقة العاملة وتعبئتها وتشجيعها على الانخراط في العمل النقابي للدفاع عن مصالحها وإفشال المخططات الرجعية التي تحاول تحييدها عن الصراع الطبقي وتسخيرها لخدمة الأجندات الانتخابية البرجوازية والبيروقراطية.

- تعلن رفض النهج الديمقراطي النج بالمركزيتين النقابيتين الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المعارك الانتخابية لما لذلك من ضرب لاستقلالية المركزيتين عن المواقف السياسية لأحزاب تبيع أوهام الإصلاح للقواعد العمالية.

- تعبر عن تضامنها مع كافة المعتقلين السياسيين والمحفيين والمدونين ومنهم سليمان الريسوني وعمر الراضي ونور الدين العواج وتطالب بإطلاق سراحهم فورا ووقف المتابعات الانتقامية لنشطاء الحركات الاحتجاجية. كما تطالب بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة وصحة الريسوني والعواج المضربين عن الطعام وتحمل الدولة أي سوء قد يلحقهما بسبب إهمالها وتعنتها في الاستجابة لمطالبهما.

- تدعو كافة القوى الديمقراطية والمناضلة السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية إلى تكثيف الجهود المشتركة والنضال الوحدوي على كافة المستويات والملفات لمواجهة تغول النظام المخزني وهجومه المتواصل على الحريات العامة وحقوق ومكتسبات الشعب المغربي تكريسا للدولة البوليسية وفي المقدمة تفعيل الجبهة الاجتماعية المغربية وتوسيعها لتضم باقي القوى الحية والديمقراطية وتطوير التنسيق النقابي بين النقابات المناضلة والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وغيرها.

- تجدد إدانتها الشديدة للتطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني والدي تزايدت وثيرته في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والرياضية والتربوية والفنية في استهتار سافر بمشاعر وإرادة الشعب المغربي ومواقفه الثابتة الداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة لكل أشكال التطبيع مع هذا الكيان الاستعماري العنصري الغاصب.

وتعتبر دعم القضية الفلسطينية والنضال ضد التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني يندرج في قلب الصراع الطبقي ضد الكتلة الطبقية السائدة والامبريائية من اجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

- تندد بإجراء المناورات العسكرية الأمريكية بجنوب المغرب والصحراء الغربية في شهر يونيو 2021 وهو ما يعتبر تكريسا الارتماء في أحضان الامبريالية وخدمة الأجندات هيمنتها على المنطقة والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية وموقعها الجيوستراتيجي المتميز وتوظيف السياسة الخارجية للمغرب في خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة والقوى الامبريالية ضدا

على مصالح الشعب المغربي وشعوب المنطقة ككل.

- تعلن عن تضامنها مع نضالات الطبقة العاملة وكفاح الشعوب عبر العالم ضد الرأسمالية المتوحشة والامبريالية والأنظمة الاستبدادية الرجعية وتعبر عن ارتياحها على الصعود والانتصارات الملحوظة لليسار وخاصة في أمريكا اللاتينية (بوليفيا والشيلي والبيرو...)

واستمرار السيرورات الثورية في العالم العربي والمنطقة المغربية (الجزائر والسودان والعراق ولبنان...). وتؤكد من جديد على ضرورة بناء جبهة عالمية ضد الامبريالية، بقيادة الامبريالية الامريكية، لتحرير البشرية من الاستغلال والاستعمار والحروب والدمار مما يضرض على جميع القوى الثورية الماركسية عبر العالم توحيد صفوفها لتلعب دورها التاريخي في الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

- تؤكد تضامنها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل حقوقه الوطنية في الاستقلال والحرية وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنية الديمقراطية العلمانية على كافة أراضيه وعاصمتها القدس. وتعتبر أن سبيل تحقيق ذلك هو وحدة قوى وفصائل المقاومة الفلسطينية ومكونات الشعب الفلسطيني في فلسطين وخارجهاوهو ما أثبته انتصار المقاومة مؤخرا في عملية "سيف القدس" والتفاف الشعب الفلسطيني حولها مما أعاد القضية الفلسطينية إلى مكانتها في واجهة الأحداث والقضايا الدولية وهي خطوة هامة لإقبار «صفقة القرن" الامبريائية واتفاقية" أوسلو" ومخلفاتها.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

النهج الديمقراطي يعلن رفضه لـ ۱۱۰ لنموذج التنموي الجديد ۱۱۰۰ ويعتبره استجابة لجشع الرأسمالية و ترسيخا للمزيد من الاستبداد والاستغلال

إن اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي، وبعد تداولها في مضامين "النموذج التنموي الجديد"، الذي قدمته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي يوم الثلاثاء 25 مايو 2021، تسجل أن نتائج هذه اللجنة تبين صحة موقف النهج الديمقراطي الرافض لمنهجية إعداده المعلن عنها سابقا؛ خاصة بعد أن اتضح أن دور اللجنة لا يتجاوز كونه شكليا، إذ أن مضامين التقرير كانت محددة مسبقا من طرف الدوائر الإمبريائية العالمية ومنظماتها المائية ومسطرة بوضوح في تقارير هذه الأخيرة.

وتبين الإجراءات المطروحة في هذا التقرير أنه يناقض المصالح الشعبية، ويستجيب من جهة لتوحش الرأسمالية ومتطلبات مخططاتها لتجاوز أزمتها الحالية، ومن جهة أخرى لجشع البورجوازية المحلية ورغبتها في الربح السريع وفي إيجاد مخرج من حالة فقدان الشعب للثقة في المؤسسات المخزنية؛ ومن الواضح أن تشخيص التقرير للأوضاع لا علاقة له بالحقائق الواقعية ،وكان محكوما بنية تبرير الإجراءات اللاشعبية واللاديمقراطية التي عليها.

إن الأهداف المعلنة لـ "النموذج التنموي الجديد"، الذي يغطي الفترة الفاصلة بين 2021 و2035، بعيدة عن طموحات وآمال الشعب المغربي، وتخفي الوعود والشعارات البراقة التي يمتلئ بها التقرير توجها نحو تصفية الحقوق والمكتسبات الشعبية، إذ يحافظ النموذج على التوجهات العامة للسياسة المخزنية، ويعلن عن إجراءات جديدة كان يتخوف من الإعلان عنها في السابق نظرا لخطورتها؛ ويهدف نقد التقرير للقطاع العام إلى تبرير الرهان على القطاع الخاص والدعم الشامل للدولة له، رغم ما أبان عنه

هذا الأخير من عجز وانتهازية خلال جائحة كوفيد19-؛ ومن أجل الاستجابة لمطالب المقاولات سيتم إغراق المغرب في الديون وخوصصة الخدمات العمومية وتفويت بعض مهام الدولة للخواص وللشركات الامبريائية.

وتأسيسا على ما سبق، فإن اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تعلن ما يلي:

تعتبر أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية ما هي إلا نتيجة للسياسات المخزنية منذ الاستقلال الشكلي إلى اليوم والتي أدت إلى تصنيف المغرب في مراتب متدنية في كل مؤشرات التنمية البشرية؛

تعلن رفضها لـ"النموذج التنموي الجديد"، وتعتبر أنه من المستحيل صياغة أي نموذج تنموي يخدم مصالح الجماهير الشعبية في ظل سيادة الرأسمالية المتوحشة والاستبداد والفساد والربع؛

ترفض السياسة المخزنية الرامية لإضعاف القطاع العام والرهان على القطاع الخاص المحلي والأجنبي لما لذلك من انعكاسات سلبية على أوضاع الفئات الشعبية وترسيخ للتبعية للمراكز الرأسمالية؛

تؤكد أن تفويت بعض الخدمات العمومية وبعض مهام الدولة إلى القطاع الخاص أو القطاع الثالث (الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات)، ليس إلا تخل للدولة عن مسؤوليتها في ضمان حقوق المواطنات والمواطنين؛

تستنكر التوجه نحو التخلي عن الوظيفة العمومية وتعميم التشغيل بالعقدة وتعتبره إجهازا على الاستقرار المهني والاجتماعي والنفسي للموظف ولعموم الأجيرات

4-1--

تعتبر أن "الميثاق الوطني للتنمية " و"آلية التتبع"، المنصوص عليهما في التقرير، ترسيخا للاستبداد، وتجاوزا لدور المؤسسات الدستورية، ومناورة لتبديد آمال المغاربة في الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والقضاء على الفساد والاستبداد والاستغلال؛

تعتبر أن هذا التقرير يكشف من جديد عن طبيعة ونوايا النظام المخزني، ويقضي على كل رهان على التغيير بالاكتفاء بالعمل من داخل المؤسسات المخزنية.

وفي الأخير، تدعو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي إلى فضح ومواجهة هذا "النموذج التنموي الجديد" لما له من انعكاسات سلبية على أوضاع الشعب المغربي، وعلى حاضر ومستقبل المغرب، وتنادي كافة القوى الديمقراطية والحية الغيورة على مصالح الجماهير الشعبية وفي مقدمتها قوى اليسار والنقابات المناضلة إلى رفض ما سمي بـ "الميثاق الوطني للتنمية" والعمل الوحدوي الإقرار نموذج تنموي تحرري يضمن سيادة شعبنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا. كما تؤكد من جديد على ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وباقي الأدوات الشعبية الضرورية لمقاومة تغول الدولة ولخوض الصراع الطبقي ضد البورجوازية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق وبناء اللاشتراكي.

الرباط في 04 يوليوز 2021

حقوقيون يعتبرون الحكم الصادر ضد الصحافي الريسوني انتقامي استعمل فيها القضاء لتصفية حسابات سياسية

عبرت هيئة مساندة الريسوني والراضي ومنجب وكافة ضحايا انتهاك حرية التعبير، عن إدانتها الشديدة للحكم الصادر ضد الصحفي معتقل الرأي سليمان الريسوني، واعتبرته ظالمًا. وجاء في بيان صادر عنها:

إن ما ارتكبته المحكمة من خروقات خطيرة لقواعد مسطرية تشكل ضمانة أساسية لحقوق وحرية الصحافي سليمان الريسوني وكذا الخروقات الخطيرة لقانون الموضوع، تدل على رغبة جامحة في تسخير الأحكام القضائية من أجل شرعنة الظلم، وجعلها آلة للاستبداد، وأداة للانتقام من الصحفيين المزعجين، ووسيلة للترهيب والتخويف والضبط، وتأكيدا للطابع السياسي للمحاكمة التي تعرض لها الصحفي سليمان الريسوني؛

- تعتبر أن كلما ارتكبته المحكمة من خروقات خطيرة لقواعد مسطرية تشكل ضمانة أساسية لحقوق وحرية الصحافي سليمان الريسوني وكذا الخروقات الخطيرة لقانون الموضوع تصنف ضمن مقومات الخطأ الجسيم المذي عرفته المادة 97 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وكما بينته المحكمة الدستورية في قرارها ذي الصلة بالقانون المذكور؛

- تعتبر محاكمته فضيحة سياسية ووصمة عار على نظام العدالة المغربي، وتشكل عنوانا آخر للانتكاسة التي تعرفها الحقوق والحريات ببلادنا؛

ـ تؤكد مواصلتها مساندة سليمان الريسوني والنضال

.....

من أجل حريته وحرية كافة معتقلي الرأي بالمغرب؛

- تجدد مناشدتها له لتوقيف الإضراب إنقاذا لحياته؛

- تحيي كل الضمائر الحية بالمغرب وخارجه وكل التنظيمات الوطنية والدولية التي ساندت سليمان الريسوني وطالبت بالإفراج عنه، داعية الجميع إلى مواصلة دعمه؛

- تطالب بالإفراج عن كافة معتقلي الرأي بالمغرب، وتدعو كافة القوى المناضلة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تكثيف الجهود لخلق القوة الضاغطة الكفيلة بتغيير واقع الاستبداد والظلم السائد ببلادنا.

واشارت الهيئة إلى أن غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، برئاسة المستشار بوشعيب فارح، نطقت في وقت متأخر من ليلة الجمعة 9 يوليوز 2021 بحكمها ابتدائيا في قضية الصحفي معتقل الرأي سليمان الريسوني القاضي بخمس سنوات سجنا نافذا ومائة ألف درهم تعويضا للطرف المدني. وهو حكم صادم جاء بعد اعتقال تعسفي جائر لسليمان دام أكثر من سنة، خاض في الشهور الثلاثة الأخيرة منها ولازال إضرابا قاسيا عن الطعام. ذلك بعد أن أخذت محاكمته منحي بعيدا عن مقومات المحاكمة العادلة وخاصة انتهاك منحي بعيدا عن مقومات المحكمة لكل الملتمسات والطلبات ودفوعات البطلان المقدمة من طرف الدفاع دون تعليل، وفي مقدمتها طلبات السراح المؤقت.

كما أن سليمان قضى 8 أشهر دون أن توجه له أي تهمة، و11 شهرا دون أن يسمح له بالاطلاع على محضر اتهامه إلا لما أنهكه الإضراب عن الطعام، وتمت عقد جلسات محاكمته بعد تغييبه قسرا عنها رغم إصراره على الحضور وطلبات دفاعه المتكررة بهذا الشأن للمحكمة والنيابة العامة، حيث رفضت المحكمة بشكل متكرر ومخالف للقانون الاستجابة لطلب إحضار الصحافي سليمان الريسوني لحضور محاكمته دون أدنى تعليل، كما اختارت النيابة العامة وإدارة السجن التقاعس عن مسؤوليتهما القانونية في إخراجه من السجن بشكل متعمد، كما أن المحكمة رفضت كل طلبات البطلان دون تعليل وانطلقت في مناقشة جوهر القضية دون أن تقوم باستدعاء المتهم ودفاعه من جديد بشكل قانوني، إذ لم يتم إبلاغهم طبقا للقانون بتاريخ انعقاد جلسة مناقشة جوهر القضية. وهكذا عقدت المحكمة جلستين لمناقشة جوهر القضية دون استدعاء المتهم ولا دفاعه مما نتج عن ذلك عدم حضور المتهم وتغييب دفاعه ولا استنطاق المتهم ولا إعطاء الكلمة لدفاعه، كما أن المحكمة لم تعرض أمامها أي وسيلة اقتناع ولم تستمع لأي شاهد عيان على مايدعيه الطرف المدنى، وهو ما يجعل إجراءات المحاكمة مخالفة برمتها لما نص عليه قانون المسطرة الجنائية المغربي وقواعد المحاكمات الجنائية المتعارف عليها دوليا.



اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي تدعو للنضال الواعي والمنظم لمواجهة التشريعات والقرارات التراجعات

إن اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للتعليم 2021، إذ المنعقدة في دورتها العاشرة، الخميس 8 يوليوز 2021، إذ تُهنئ مناضلاتها ومناضليها على الفوز المستحق لـ FNE في الانتخابات المهنية، وانتزاعها التمثيلية بالرتبة الرابعة من بين النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، وتُحييهم على تضحياتهم وصمودهم والروح الوحدوية وتجسيدهم لشعار "خدمة الشغيلة التعليمية بجميع فئاتها وليس استخدامها".

وبعد تقييم نتائج الانتخابات المهنية وأداء فروعها وأجهزتها، والتداول في نتائج الموسم الدراسي وأوضاع مؤسسات الأعمال الاجتماعية لنساء ورجال التعليم، ومحنة الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية، في ظل المحاكمات والمتابعات القضائية ضد مناضلي الجامعة الوطنية للتعليم والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والنشطاء الصحافيين والمدونين...، حيث يجري هذا والحكومة تمعن في تمرير مزيد من التراجعات خصوصا ما يتصل بفرض جيل ثان من مخطط تخريبي للتقاعد ما يتصل بفرض على القبول بالتعاقد وتعميمه على باقي الفئات التعليمية والقطاعات، فإنها تعلن ما يلي:

- 1. اعتبارها انتزاع التمثيلية في الانتخابات المهنية واكتساب ثقة نساء ورجال التعليم ضدا على الانحياز السافر لوزارة التربية الوطنية من خلال فضيحة الفبركة المكشوفة للخريطة الانتخابية لتكريس إضعاف مقاومة التراجعات والمخططات التصفوية... ومن خلال تدخلات الإدارة وتغاضيها على العديد من التجاوزات (توظيف الإدارة والمؤسسات الاجتماعية وترهيب مرشحي ومرشحات FNE...)، كما أن هذا الفوز ما هو إلا اعترافا بالخط الكفاحي للجامعة ولمبادئها ومواقفها وانتصارا للعمل النقابي الأصيل المنحاز للشغيلة ولقضايا الشعب المغربي؛
- 2. رفضها المطلق لكل التشريعات الرجعية التراجعية التراجعية التصفوية والتكبيلية التي تعمل على رفع يد الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية وتفكيك الوظيفة العمومية وتصفية ما تبقى من خدمة عمومية في قطاعات حيوية أساسية وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل والسكن...؛
- 3. تأكيدها أن أي برنامج تنموي جدير بالثقة والمصداقية لا يقطع مع التبعية والريع والقمع والفساد، ومع سياسة تصفية المرفق العمومي ورهنه للقطاع الخاص الداخلي والأجنبي، ولا يسن عدم الإفلات من العقاب في الجرائم المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يرقى بالتعليم العمومي، من الأولي إلى العالي، ويضمن الشغل والصحة لأبناء وبنات الشعب المغربي...إلخ، لا يمكن أن يكون إلا زوبعة إعلامية للاستهلاك الداخلي ورهن حاضر ومستقبل بلادنا للمجهول وللمؤسسات المالية الاستعمادية...؛
- 4. تذكيرها أنه آن الأوان لوضح حد لتجميد الحوار القطاعي والاجتماعي، ولاستمرار وزارة التربية في تدبيرها الانفرادي العبثي للشأن التربوي والتملص من الالتزامات والاتفاقات والتعهدات السابقة، وتجاهل الاحتجاجات المتواصلة التي تخوضها الفئات التعليمية...؛
- 5. تجديدها التعبير عن الاستياء الكبير على التماطل في التسوية المائية للترقيات بالاختيار والامتحان المهني وتغيير الإطار ومطائبتها الوزارة بالتسريع في التسوية الإدارية والمادية؛
- 6. تذكيرها الحكومة والوزارة بضرورة الاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية عامة

وبجميع فئاتها: اتفاق أبريل 2011: (التعويض عن المناطق النائية منذ 2009 والدرجة الجديدة والمبرزين) والتعويض عن التكوين، وإدماج المفروض عليهم التعاقد وتلبية مطالب المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين بالتربية الوطنية والتعليم العالي، وأطر الإدارة التربوية بالإسناد والمتصرفين التربويين (مزاولين ومتدربين)، والملحقين التربويين وملحقى الإدارة والاقتصاد، وأطر التوجيه والتخطيط، وحاملي الشواهد (ماستر ومهندسي الدولة وإجازة وغيرها) والدكاترة، وضحايا النظامين (اتفاق 25 أبريل 2019) وفوجي 93 و94 والمقصيين من خارج السلم والدرجة الجديدة، والزنزانة 10، والزنزانة 9، وحاملي الشهادات ضحايا التعسفات الإدارية 2014-2013 المحرومين من اجتياز المباريات، والمبرزين والمستبرزين والمدرسين بكل فئاتهم، والعرضيين ومنشطي التربية المدمجين، والعاملين بإدارات التعليم العالي والمفتشين ومسيري المصالح المادية والمالية، ومدرسي مدرسة.كم، والمكلفين خارج إطارهم، وباقي الأطر المشتركة (المهندسين والتقنيين والمتصرفين والمحررين)، والأساتذة والإداريين العاملين بمختلف مراكز التكوين وبمختلف الإدارات المركزية والجهوية والإقليمية



لوزارة التربية والتعليم العالي، وأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بأوروبا، والأطباء والأساتذة المرسبين والمعفيين، والمتقاعدين عموما والعرضيين خصوصا، ومربيات ومربي التعليم الأولي وعمال الحراسة والنظافة والطبخ وسائر الفئات...؛

- 7. تجدد دعمها المطلق النضالات التنسيقية الوطنية للأساتذة المذين فُرِض عليهم التعاقد، وتوجه دعوتها الوزارة إلى الإدماج الفوري في سلك الوظيفة العمومية لكل الأساتذة والملحقين الذين فُرِض عليهم التعاقد؛ ودعوتها إلى إنجاح المسيرة الوطنية الاحتجاجية بمراكش الثلاثاء 13 يوليوز 2021.
- 8. تجدد إدانتها للمتابعات الكيدية والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها مناضلو ومناضلات الـ FNE التوجه الديمقراطي: رفاقنا من بني ملال "أمرار إسماعيل" التوجه الديمقراطي: رفاقنا من بني ملال "أمرار إسماعيل" جلسة المحكمة المقبلة الخميس 7 أكتوبر 2021 ومن مراكش "قرابطي مريم" الجلسة المقبلة الاثنين 27 شتنبر 2021ومن خنيفرة "قاشا الكبير" الجلسة المقبلة الخميس 2 شتنبر 2021، ويكرامة ميدلت " كزو إسماعيل" جلسة الاستئناف الخميس 15 يوليوز 2021، لا لشيء إلا لفضحهم الفساد ومواجهتهم انتهاكات وخروقات الإدارة وحضورهم الميداني إلى جانب الضحايا، وتجديد تضامنها المطلق مع كافة الأساتذة والأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد المتابعين (20 أستاذا بينهم أستاذتين: الخميس 16 شتنبر 2021)، شتنبر 2021 و13 أستاذا جلسة الخميس 23 شتنبر 2021)،

.....

- المسلط على الاحتجاجات المطلبية؛
- 9. تجدد مطالبتها بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين، ومنهم معتقلي الريف على رأسهم الأستاذ "جلول محمد"، ومعتقلي الرأي والمدونين ومنهم الصحافيان عمر الراضي وسليمان الريسوني المهدد في حقه في الحياة والسلامة البدنية، والمدون "العواج"، وتدعو إلى المشاركة المكثفة في الوقفات المنددة بالاعتقال السياسي بالمغرب المنظمة ببعض المدن السبت 10 يوليوز 2021؛
- 10. مطالبتها بالإسراع في إخراج نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز وموحد، يستجيب لانتظارات وتطلعات نساء ورجال التعليم وكل العاملين بالقطاع، ويدمج الأساتذة الذين من فرض عليهم التعاقد والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين ومربيات ومربي التعليم الأولي، ويضع حدا لتفويت خدمات المؤسسات التعليمية من حراسة ونظافة وطبخ لشركات المناولة والتدبير المفوض والشراكات...؛
- 11. رفضها لمشروع قانون إصلاح الجامعة الذي يكرس واقع التشتيت والبلقنة ويضرب المجانية،
- ومطالبتها بتحسين أوضاع العاملين بإدارات التعليم العالي وبالأحياء الجامعية، وإلى الإسراع بإخراج النظام الأساسي للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية ONOUSC بعد تعديله بما يخدم مصالح الشغيلة؛
- 12. رفضها التماطل الكبير الذي عرفه إنشاء مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، والتأخير في توفير عروض خدماتية توافق الطلب الكبير للمنخرطين وأسرهم، وتأكيدها على إلزامية طابعها الاجتماعي وتعميمها لتشمل مختلف المناطق مع رفض تفويتها للغير (مراكز اصطياف ومنتزهات...)، ورفضها الزيادات في الاقتطاعات الواردة في تعديلات القانون التأسيس 73/00، ومطالبتها فتح تحقيق شامل ونزيه في أموال وممتلكات مؤسسات الأعمال الاجتماعية؛
- ي المنظر المنتخال المنظومة بنصف الدراسي المنقضي ناجحا بالنظر الاستغال المنظومة بنصف الوعاء الزمني وفشل برنامج التعلم "الذاتي" واستمرار مناخ التوتر داخل المنظومة في غياب إرادة سياسية لحل الملفات الحارقة، واستنكارها محاولات الوزارة ايهام الرأي العام بنجاح وهمي للموسم الدراسي لتسويغ التدابير والإجراءات التي تمس بمصداقية الشهادات السيما شهادة البكالوريا سواء من خلال الانفراد بإصدار مذكرة الأطر المرجعية ثم الأطر المرجعية المحينة التي مست بالاطار البيداغوجي العام للمسالك خصوصا
- 14. تجديد رفضها المطلق لأي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري ولرهن بلادنا لتمرير المخططات الصهيونية الأمريكية وتصفية القضية الفلسطينية؛

بعض الفصول الأساسية في المسالك العلمية؛

15. وفي الأخير، تهيب اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بكل القوى الديمقراطية والحية المناضلة ببلادنا إلى تكثيف التضامن والعمل الوحدوي، كما تهيب بكافة نساء ورجال التعليم إلى المنتقل والواعي والمنظم حماية للقرار التعليمي المستقل ولمواجهة القادم من التراجعات التي تنذر بأفظع التداعيات، خصوصا استعداد الحكومة لفرض جيل ثان من تخريب التقاعد، على رأسها تصفية الصندوق المغربي للتقاعد، بهدف تقليص أجور المزاولين ومعاشات المتقاعدين.

والقوى الامبريالية. هاته القوى التي بدأت تبحث عن

حلول سياسية، بعدما أصبحت الحروب لا تجدى نفعا ولا

إن الدرس البليغ في مآل السيرورات الثورية في موجتها

الأولى، ومسارها في الموجة الثانية، هو أن ضرورة قيادة

الطبقة العاملة وحزبها الثوري، وجبهة الشعب لا محيد

عنها لنجاح الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وتحقيق

أهدافها في إقامة أنظمة وطنية ديموقراطية شعبية.

وجب علينا سواء في علاقاتنا بالقوى الثورية في المنطقة،

أو مشاركتنا في ندوات سياسية في المنطقة التنبيه إلى

تخلف إلا الدمار والخسائر البشرية دون حسم السلطة.

العدد: 414

من 13 إلى 19 يوليوز 2021

الجانب السياسي من التقرير العام المقدم إلى اللجنة الوطنية في دورتها 17

1 - الوضع على المستوى العالمي

- انعكاسات جائحة كورونا التي كشفت الطبيعة الحقيقية لاقتصاديات الرأسمالية الامبريالية المتمثلة في الأرباح قبل الأرواح واهتراء القطاعات العمومية خاصة في الصحة وانهيار قطاع الخدمات وعجز الدول على توفير التغطية الاجتماعية وتفاقم البطالة واتساع دائرة الفقر والهشاشة.

– الاستعداد للنضال الشعبي والعمالي لكن في ظل عجز التعبيرات السياسية ووصول الديمقراطية التمثيلية إلى مأزق العزلة وتفاقم المقاطعة الشعبية بما يعني فشل الشعبوية اليمينية واليسارية في تسويق وهم الديمقراطية.

- تفاقم التناقضات بين الامبرياليات وخطر التصعيد العسكري على مناطق النفوذ وخاصة في افريقيا.

- بـروز دينامية مهمة وسـط القوى المناضلة وخاصة

الأحــزاب الماركسية في جهات مهمة واستعادتها لدورها في الارتباط بالحركات الاجتماعية ونضالات الطبقة العاملة.

- إن أهم المستجدات على المستوى العالمي تتمثل في محاولات الامبريالية الأمريكية بعد فوز بايدن استعادة دورها الريادي على المستوى العالمي من خلال تجاوز التوترات التي عرفها في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي بقيادة الامبرياليتين الألمانية والفرنسية، واستعادة دورها المهيمن على حلف شمال الاطلسي، وسحب جنودها بعد انهزامها في أفغانستان والبحث عن حلول سلمية بين الأنظمة التي تدعمها، ومعارضيها في أفغانستان واليمن، وتخفيف تواجدها في العراق، والبحث عن حلول سلمية في ليبيا

- كل هذه الترتيبات الجديدة تدخل

في إطار رغبتها المحمومة للتفرغ للصراع الاقتصادي مع الصين التي أصبحت اليوم تتصدر الاقتصاد العالمي، متجاوزة الامبرياليتين الأمريكية واليابانية. وتحاول روسيا الحفاظ على مواقعها واستعادة دورها الأوروبي، خصوصا وأنها المزود الرئيسي لأوروبا بالغاز الطبيعي، وتجاوز العقوبات الاقتصادية الأوروبية على خلفية الصراع مع أوكرانيا.

- وتواصل الصين سياسة التوسع الاقتصادي عن طريق خطة "الحزام والطريق" مخترقة اقتصاديات البلدان الواقعة في الطريق التاريخي للحرير، معتمدة على عقيدة عدم التدخل في سياسات البلدان، مما يقيها مخاطر التقلبات التي تنتج عن تغيير الأنظمة والحكومات، ليصل اختراقها إلى البلدان الأوروبية، التي أصبحت تعتمد على الصين كمعمل عالمي لأهم منتجاتها. وفي هذا الإطار فإن الصين تشيد البنى التحتية من سدود وطرق سيارة وموانئ في إطار شراكات طويلة المدى في كل البلدان التي يخترقها "الطريق والحزام".

2 - على المستوى الافريقي

تتكالب كل الامبرياليات والدول العظمى على القارة الإفريقية، نظرا لخيراتها الطبيعية ولإمكانياتها البشرية، حيث يشاد بها كمحرك للنمو على المستوى العالمي. حيث ما تزال شروط قيام الدولة الوطنية غير مستقرة بعد، ذلك أن الحدود كانت من تقطيع الاستعمار الغربي، مما يسهل عملية قلب الأنظمة بغرض التحكم فيها، فلازالت الانقلابات العسكرية أسلوبا رئيسيا للتداول على السلطة، كما حصل مؤخرا في تشاد ومالي. وتقيم الدول الامبريائية القواعد العسكرية للتحكم في الأنظمة وإخضاعها لسيطرتها وحمايتها من الخصوم السياسيين

والعسكريين، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في إفريقيا الغربية التي تعتبرها محميتها.

ووجدت الحركات الأصولية الإرهابية المنحدرة بالأساس من ليبيا والجزائر ومنطقة الساحل والصحراء لإقامة قواعد ارتكاز لها، تنطلق منها لشن الحرب على الأنظمة والمجتمعات في بوركينا فاسو ومالي وتشاد، لتنشر فيها الرعب. ووجدتها الأنظمة الامبريالية فرصة للتغلغل أيضا في تلك البلدان بذريعة محاربة الإرهاب، وخوفا من تشكيلها إمارة تقض مضجعها.

ويواصل النظام المغربي محاولة التغلغل الاقتصادي والسياسي في افريقيا مقدما نفسه كمنصة للتغلغل الاقتصادي للدول الامبريالية. وفي هذا الإطار وجب على النهج الديمقراطي ربط وتقوية علاقته مع القوى الديمقراطية في تلك البلدان للتصدي للتغلغل الامبريالي ومن أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

هذا الدرس البليغ لتفادي هذا الخصاص المهول في أدوات التغيير الثوري. أما القضية الفلسطينية قطب الصراع مع الصهيونية والامبريائية العالمية وعلى رأسها الامبريائية الأمريكية فقد عرفت تطورات نوعية، فبعد ضم الجولان السوري، وضم القدس وجعلها عاصمة للكيان

الصهيوني، وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة سنة 1967، وبعد بداية تنزيل خطة ترامب المسماة "صفقة القرن" بالتطبيع مع بعض الأنظمة الرجعية في العالم العربي والمغاربي والنظام المغربي في أقصى غربه، لجأ الكيان الصهيوني وعلى خلفية صراعاته الداخلية أيضا إلى محاولة تهويد القدس بالكامل في محاولة إلى إجلاء السكان الفلسطينيين من حي الشيخ جراح وبطن الهوى وحي البستان واستباحة المستوطنين الصهاينة لباحة المسجد الأقصى، وباب العامود تمهيدا للاحتفال باحتلال القدس الشرقية سنة 1967. لكن المقاومة الفلسطينية تصدت لها في القدس وتعرضت لبطش الكيان الصهيوني الاستبدادي العنصري والاستيطاني، مدعومة بحركة المقاومة المسلحة في غزة، وبانتفاضة فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة

1948، وفلسطينيي الضفة الغربية، لجأ على إثرها الكيان الصهيوني إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية في قطاع غزة وتدمير الأبراج والمساكن على أهلها طيلة إحدى عشر يوما، ذهب ضحيتها المئات من المواطنين شهداء وآلاف الجرحي والمعطوبين، وقد خرج الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وأراضي الداخل وفي المخيمات وفي الشتات في مظاهرات عارمة احتفاء بانتصار المقاومة المسلحة الفلسطينية، وفي المغرب نظمت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع إلى جانب فعاليات للتضامن مع الشعب الفلسطيني، من خلال وقفات احتجاجية في أكثر من 40 موقعا على كامل التراب المغربي رغم القمع والتضييق والحصار، وذلك يومي 16 و23 ماي كما نظمت مهرجانا وطنيا وآخر بالدار البيضاء احتفاء بانتصار الشعب الفلسطيني في هذه المعركة المفصلية.

لقد أبانت المقاومة الفلسطينية المسلحة عن قدرة لا يستهان بها على الردع، بإمكانياتها الذاتية المتواضعة وأظهرت أيضا وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وحظيت بدعم شعبي على المستوى العالمي لم تعرفه من قبل، بما في ذلك داخل أمريكا نفسها، وجب على الشعب الفلسطيني استثمارها وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتشمل كافة فصائل المقاومة، ووضع استراتيجية للتحرير وتجاوز سراب حل الدولتين الذي يرفضه الكيان الصهيوني بدعم من الأمبريالية الأمريكية، وتبني خيار الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وإيقاف التنسيق الأمني من طرف السلطة الفلسطينية بعد سقوط أوفاق أوسلو.



3 - على مستوى العالم العربي والمغاربي

لا زالت الموجة الثانية من السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي قائمة، حيث نجحت السودان في كنس نظام البشير الرجعي والاستبدادي، لكنها تتعرض لمحاولة الالتفاف عليها من طرف فصائل من الجيش، قوات التدخل السريع للمسمى حميتي، وبعض فلول النظام البائد. لكن قوى الحرية والتغيير تتصدى لها مدافعة عن أهداف الثورة واستكمال تثبيت هياكل الثورة. وتشمل الموجة الثانية من السيرورات الثورية لبنان، مناهضة النظام الطائفي، ونظام المحاصصة ومطالبة بنظام ديمقراطي علماني وتحظى بدعم القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي اللبناني، كما تحظى أيضا بدعم الحركة النقابية. ولا زالت الحركة الثورية مستمرة في العراق ضد نظام المحاصصة الطائفية متصدية لميليشيات الحشد الشعبي التي تعمد أحيانا إلى التصفية الجسدية لبعض رموز الحراك. وفي الجزائر لم تستطع الانتخابات الرئاسية، ولا التشريعية ولا الدستور الجديد من ثني الحراك الشعبي عن المطالبة بنظام ديمقراطي ورحيل العسكر عن السلطة، ولجـأت في أخر المطاف إلى القمع والاعتقال والمحاكمات الصورية للتصدي للحراك الشعبي. وقد أصبحت الحراكات الشعبية في الموجة الثانية من السيرورات الثورية تنادي برحيل الطبقة السياسية المستبدة بالحكم برمتها.

أما مآل السيرورة الأولى من الثورات الشعبية في العالم العربي والمغاربي فقد كان هو الالتفاف والقمع في المغرب وفي مصر، ومحاولات جني ثمارها من طرف حركة النهضة الرجعية في تونس. أما في سوريا وليبيا فقد تحولت إلى حرب أهلية، وفي اليمن إلى حرب صراع على السلطة، هذه الحروب تخاض بالوكالة بين القوى الإقليمية

تابع في ص 6



تتمة الجانب السياسي من التقرير العام المقدم إلى اللجنة الوطنية في دورتها 17

4 - الوضع على المستوى الوطني أولا- على المستوى السياسي

إن أهم سمات الوضع السياسي اليوم هو الانفصام التام بين الدولة والمجتمع وفي قلب هذا الانفصام، انفصام شبه تام بين النخب السياسية والمجتمع، إذ أصبحت النخب السياسية في غالبيتها جزء من الدولة.

فبعد إدماج الأحـزاب الآتـيـة مـن رحـم الحركة الوطنية سواء في شقها الاستقلالي: حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي أو في شقها الشيوعي: حزب التقدم والاشتراكية، لم يتبق من الأولى إلا أحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي، ومن الثانية إلا حزب النهج الديمقراطي الذي يعد طبعا باعتباره استمرارية لمنظمة إلى الأمام التي انبنت على أساس قطائع سياسية وفكرية عميقة مع الحركة الوطنية عموما وحزب التحرر والاشتراكية خصوصا. أما الحركة الإسلامية فاستطاع النظام المخزني المغربي إدماج حزب العدالة والتنمية ولم تبق إلا جماعة العدل والإحسان.

لكن قوى المعارضة سواء الثورية: النهج الديمقراطي، أو الديمقراطية: أحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي أو الإسلامية: العدل والاحسان، لم تستطع تشكيل جبهة لمقاومة النظام المخزني، ولم يستطع شقها الثوري والديمقراطي تشكيل جبهة للنضال من أجل نظام ديمقراطي. وهذا مكمن الخلل في المشهد السياسي، وتغول المخزن الذي ينهج اليوم مقاربة أمنية وقمعية، هي جوهر سياسته دون أن يجد رادعا قادرا على التصدي لها بالحزم المطلوب.

وتبقى المقاومة الشعبية في الأحياء الشعبية والمناطق المهمشة، والطبقة العاملة وعموم الكادحين تتصدى وحدها لجبروت وغطرسة المخزن في غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وغياب الجبهة الشعبية وضعف التنظيمات الذاتية المستقلة، ولم تستطع بعد الجبهة الاجتماعية التقدم بما فيه الكفاية لدعم وتأطير وتوحيد النضالات الشعبية وتوفير شروط قيام الجبهة الشعبية وفي ظل عدم قدرة الجبهة الاجتماعية لدعم فلسطين وضد التطبيع تكسير الجليد بين أحزاب فدرالية اليسار وجماعة العدل والإحسان.

ولا بد من متابعة وتحليل ما تعيشه فيدرائية اليسار من تصدع عميق يهدد بانهيار كل مجهودات الوحدة الاندماجية بين مكوناتها وتداعيات ذلك بشكل خاص على الجبهات الجنينية (الجبهة الاجتماعية المغربية والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع) وعلى العمل في المنظمات الجماهيرية النقابية والحقوقية

في ظل هذه الأوضاع، واختلال موازين القوى لصالح النظام والكتلة الطبقية السائدة، والتحكم في المشهد السياسي، لإخراج حكومة جديدة يتصدر نتائجها حزب التجمع الوطنى للأحرار لتبوء زعيمها المقرب من القصر رئاسة الحكومة، وإيلاء حزب العدالة والتنمية دورا هامشيا بعد استنفاذ مهامه بتنزيل خطط النظام التي لم تستطع الحكومات اليمينية قبله تنزيلها، بتحرير الأسعار وخصوصا المحروقات، وقانون الإطار التخريبي للتعليم وضرب مكتسبات الشغيلة في التقاعد، فضلا عن توفير الشروط لتمرير القانون التكبيلي للإضراب وقانون التحكم في النقابات وفي العمل النقابي.

ثانيا- على المستوى الاقتصادي

في ظل تبعية الاقتصاد المغربي للدوائر الامبريالية، ووجود كتلة طبقية مهيمنة، تشكل المؤسسة الملكية إسمنتها، لم تستطع البرجوازية غير الاحتكارية والفئات

الوسطى، بلورة أدوات للدفاع عن مصالحها ومقاومة الاحتكار والريع التي تحظى به البرجوازية الكامبرادورية والملاكين العقاريين الكبار حتى أن شعار فصل الثروة عن السلطة، والتصدي لما سمى بالاقتصاد المخزني لم تستطع تلك الطبقات والفئات إيجاد منظمات للدفاع عنها، وبقيت البرجوازية الاحتكارية متربعة على كل مفاصل الاقتصاد مستفيدة من الريع والاحتكار. كما لم تستطع هذه الفئات التصدي لسطوة البنية التي لم تعرف أي إصلاح منذ الاستقلال الشكلي، ناهيك عن التصدي لمنظومة الضرائب التي تثقل كاهلها، في حين تفلت منها المافيا المخزنية، فحتى أدوات الوساطة التي أنشأتها الدولة تحت ضغط المؤسسات الاقتصادية العالمية، ظلت غائبة عن الحرب الاقتصادية التي تخوضها المافيا المخزنية لحماية احتكاراتها ومنابع الريع الذي تستفيد منه، والمحاولة الوحيدة لمجلس المنافسة للتدخل في أثمنة المحروقات تم إقبارها.

هذا الوضع زادت من تكريسه وتعميقه جائحة كورونا، فضي الوقت الذي استفادت المؤسسات الإنتاجية الكبيرة من الدعم من صندوق كورونا ومن التسهيلات الضريبية ومن القروض الخاصة، بقيت المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا والمقاولات المتوسطة عرضة الإفلاس، حيث أفلست حسب الأرقام الرسمية 7941 مقاولة سنة 2018، و8439 مقاولة سنة 2019، و6612 مقاولة سنة 2020، أي ما مجموعه 23 ألف مقاولة في ثلاث سنوات. وجاء تقرير "لجنة النموذج التنموي الجديد" بعد إعلان النظام فشل نموذجه التنموي سنة 2017، ليكرس النموذج التنموي القائم، باختياراته السياسية القائمة على تهميش الأحزاب، بل بتحميلها المسؤولية في عرقلته، وباختياراته الاقتصادية القائمة على الريع والاحتكار، بل بحديثه عن الريع الغير مستحق، وباختيارات اجتماعية تكرس الهشاشة والفقر، لن يغير مشروع الحماية الذي يتم تنزيله من حدته، علما بأنه ممول من مساهمة المواطنين ومن الضرائب المفروضة على الشعب، دون حتى الحديث مثلا عن خلق ضريبة على الثروة.

ويمتح المشروع التنموي الجديد بالكامل من قاموس النيوليبرالية، وعلى المستوى الاقتصادي بأرقام وهمية حيث يتطلع إلى نسبة نمو ب %6 سنة 2025، و %7 سنة 2030، علما بأن الاقتصاد المغربي لم يعرفها قط، ولن يعرفها في ظل البنيات الإنتاجية القائمة، فرغم أن هذه السنة كانت سنة فلاحية جيدة وأن نسبة النمو تقاس بالنسبة لسنوات النمو التي سبقتها، والتي كانت سلبية، فإن نسبة النمو لهذه السنة لن تتجاوز %4،6 حسب المندوبية السامية للتخطيط، والأدهى في هذا المشروع أنه يحدد المسؤولية في فشل النموذج التنموي السابق وأوكل مهمة تنزيله والإشراف على تنفيذه للجنة خاضعة مباشرة للملك الذي اعتبر أنه يحظى بأدوار استراتيجية، وأن المؤسسة الملكية محورية في أي نموذج اقتصادي، وأوصى الأحزاب السياسية ببلورة ميثاق وطني ينهل من هذا النموذج التنموي، وتخضع كافة برامجها وسياساتها لتنزيله وبذلك فهو يكرس ويعمق الاستبداد السياسي والاحتكار على المستوى الاقتصادي والهشاشة والفقر على المستوى الاجتماعي.

ثالثا- على المستوى الاجتماعي

أبانت دراسة أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية أن نصف المغاربة يعتبرون أنفسهم فقراء، وتصل النسبة في العالم القروي إلى %60، وأكدت الدراسة على أن مؤشر الفقر تضاعف سبع مرات خلال الحجر الصحى، استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط. أفادت نفس المعطيات أن الفقر النسبى انتقل خلال الفترة ما بين سنتى 2001 و2019، من %20 إلى %18 على الصعيد

الوطنى، وارتضع من %35 خلال سنة 2013 إلى %37 سنة 2019، ويحتسب الفقر النسبى بالجمع بين الفقر الغذائي وكلفة مجموعة من الخدمات والمواد الغير غذائية التي من المفروض التوفر عليها، وحدد هذا السقف سنة 2019 ب 1323 درهم في الشهر.

6

لقد عمقت جائحة كورونا مستويات الفقر والهشاشة، حيث فقد ما يقرب من 860 ألف أجير مناصب شغلهم، واضطر الكادحون الذين يحصلون على قوتهم يوما بيوم إلى فقدان مصدر عيشهم بسبب الحجر الصحي، مما ساهم في ارتفاع منسوب الفقر والهشاشة، رغم إعانات الدولة الهزيلة.

هذه الأوضاع المأساوية هي التي جعلت الجماهير الشعبية الغاضبة تتظاهر في الأحياء الشعبية في المدن الكبرى، وفي القرى والمدن الهامشية، لكن نضالاتها ظلت مشتتة وبدون بوصلة في غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وجبهة الشعب، وفي غياب بناء أدوات الدفاع الذاتي، لا تسلم من هذه الأوضاع حتى الطبقة العاملة المنظمة التي تعانى من هزالة الأجور وشبح الطرد وقساوة العمل، وفي ظل عدم الانتظام النقابي، أو في ظل التقاعس النقابي أيضا.

في ظل هذه الأوضاع جرت الانتخابات المهنية، التي لم يعلن النظام على نتائجها، رغم إعلان الوزير عن موعد الندوة الصحفية للإعلان عن النتائج، والتي ألغاها في آخر لحظة، في انتظار ما سيخرج من مطبخ الداخلية، علما بأن النظام، ربما لا يرغب في فقدان بعض المركزيات النقابية لصفتها النقابية الأكثر تمثيلية، رغم معاقبة الناخبين لها، رغبة في حضورها في الحوار الاجتماعي، حتى يوازن ببينها والمركزيات الأكثر تمثيلية: الاتحاد المغربى للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

رابعا- مهامنا

بالنسبة لنا، يجب أن نعتبر أن زمن كورونا قد ولى، رغم أننا سنضطر للتعايش معها لفترة، يجب آن نعود لحياتنا العادية وأن نعقد اجتماعاتنا حضوريا وألا نتقاعس في الحضور في الحركات النضالية وفي الحراكات الاجتماعية، فالأوضاع الاجتماعية المأساوية قابلة للانفجار في أية لحظة، في ظل اندحار أدوات الوساطة من أحزاب، وتقاعس الحركة النقابية، بالإعلان عن إنهاء الحجر الصحى وقانون الطوارئ، سيجعل الحركية النضالية تستعيد عافيتها، لذلك يجب أن نكون

ويمكن تركيز مهامنا في هذه الفترة المتبقية إلى حدود المؤتمر الوطني في ثلاث مهام:

أ) الاستمرار في العمل والاستعداد للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وتكثيف الحملة والعمل بالخلايا وتوسيع وتجذير التنظيم في القوى الأساسية من الطبقة العاملة بما فيها العمال الزراعيين، والفلاحين الفقراء والمعدمين وتحريك نقابة الفلاحين.

ب) القيام بحملة المقاطعة للانتخابات، وتأطير العمال والكادحين الذين يدركون بأن الانتخابات القادمة لا تشكل رهانا، وجعلها لحظة سياسية بامتياز للدفاع عن خطنا السياسي وطرح بديل ملموس يصب في بديلنا الاستراتيجي.

ت)الانخراط في الحركة النضائية، بالمشاركة والدعم والمساندة والمساهمة في التنظيمات الذاتية المستقلة، وطرح حزبنا كبديل للأحزاب المفلسة.

الانتخابات في المغرب أية رهانات في ظل الاستبداد؟

عندما تتصفح الشبكة العنكبوتية حول الانتخابات في المغرب تكاد لا تعثر على نقطة ضوء واحدة. لقد لخص الوضع الكاتب والإعلامي عبد الرحيم التوراني في منتصف يونيو الماضي بمقاله حول الانتخابات في المغرب الذي نشر بالموقع الإلكتروني الحرة كما يلي: "الانتخابات في المغرب: أبشروا.. لا أمل!!".

في شهر سبتمبر المقبل من هذا العام، ستجرى الانتخابات البرلمانية والجماعية في المغرب، ومع كل محطة انتخابية تتكرر الأمور نفسها في شكل مهزلة فجة أحط من سابقاتها. فالثابت اليوم هوأن المواطنين المغاربة وفي مقدمتهم الشباب لا يراهنون على هذه الانتخابات في تغيير واقعهم المعيشي، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل.... بحيث أصبحت الانتخابات بالنسبة لهم وبحكم التجارب المغشوشة المتتالية مجرد لعبة سياسية فاسدة وشكلية، ولا تعدو أن تكون وسيلة لترميم "الواجهة الديمقراطية" للمخزن، بحيث دائما ما تطلع نتائج الانتخابات لتفرض تكريس الأمر الواقع. وأما الأحزاب المنخرطة في هذه اللعبة فلا تهتم سوى بالمشاحنات حول أسماء مرشحيها وصراع التزكيات التي تمنح ل"مول الشكارة" عوض المناضلين، وتنخرط في حملة انتخابية مأجورة تجتر نفس الشعارات ونفس الأساليب الفاسدة ونفس الكائنات الانتخابية بتحكم ورعاية السلطة، علما أن برامج هذه الأحزاب متشابهة أصلا ولا تختلف في شيء عن توجهات المخزن. ورغم تمويلات الحملات الانتخابية التي توزع على الأحزاب المشاركة بميزانيات باهظة من المال العام، فإنها لم تنجح في الحد من نزيف المقاطعة الذي هو في تزايد مستمر.

ولا جديد في استحقاقات هذه السنة باستثناء العمل بما يسمى بـ"القاسم الانتخابي"، وهي الوسيلة التي توصل إليها المطبخ المخزني، لفرملة حزب "العدالة والتنمية"، وبعد أن كانت دعوات المقاطعة تأتى في السابق من الأحـزاب والتنظيمات اليسارية الراديكالية، أصبحت اليوم الدعوة إلى المقاطعة هي الخطاب المهيمن بدون منازع على مواقع التواصل

ومع استمرار السلطة في توغلها في الشؤون الداخلية للأحزاب منذ الاستقلال، باختراقها وإفساد الحياة السياسية، يرى العديد من المحللين أن المغرب يشهد اليوم مرحلة احتضار لتلك الأحزاب وموت العمل الحزبي. منذ الاستقلال الشكلي والانتخابات في المغرب تعرف التزوير من طرف السلطات، غير أن الأسلوب تغير بعض الشيء، فإذا كان التدخل في السنوات السابقة سافرا وتستخدم فيه الأجهزة المخزنية أساليب العنف والتهديد، وخطف صناديق التصويت، ومشاركة الموتى بأعداد كبيرة في العملية الانتخابية، والتصويت المتكرر، والتقطيع الانتخابي المدروس، وشراء الذمم، فقد تطورت آليات التزوير اليوم في التلاعب بالإرادة الشعبية، وصارت نتائج الانتخابات تزور بشكل "شفاف وقانوني" وبأشهر قبل

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ل"الانتخابات، أي رهان في ظل الاستبداد" نسلط الضوء على بعض القضايا كمساهمة في النقاشات الدائرة حول الموضوع وتنويرا للرأي العام.

الانتخابات في ظل الاستبداد...مجال لتنافس النخب في خدمة العبث

الحسين العنايت

فاعتمادا على النفوذ المالى والسلطوي الذي راكمه ابان 7

سنوات الأولى للاستقلال وبدعم من الاستعمار الفرنسي

في اطار فلسفة "تداخل المصالح" وتقاطعها والتي نصت

عليه اتفاقيتي لاسيل سان كلو 1 و 2 ، استطاع القصر

ان يؤسس تشكيلة اجتماعية من البورجوازية الوكيلة

الانتخابية.

والملاكين العقاريين الجدد، بالإضافة

الى إدارة ترابية وامنية أخطبوطية

يعتمد عليها في ضبط الخريطة

انتخابات سنة 1963 ، شكلت اول

انتخابات تشريعية بالمغرب، تميزت

بكونها محطة مفصلية في انتاج

اغلبية دائمة في البرلمان كممثل

انتخابات سنة 1963 ، شكلت اول انتخابات تشريعية بالمغرب، تميزت بكونها محطة مفصلية في انتاج اغلبية دائمة في البرلمان كممثل عضوي للتكتل الطبقي الحاكم

إ مأسسة اللعبة الانتخابية بالمغرب

على امتداد السنوات اسبع التي تلت اعلان اتفاقية

لاسيل سان كلو الاولى ل 6 نونبر 1955 بصدد "الاستقلال"، لم يعرف المغرب ولو استشارية انتخابية شعبية واحدة. فالحركة الوطنية تخلت عن شأن تسيير البلاد وتوجيهها الاستراتيجي لصالح القصر ومستشاريه.

فالفئة البورجوازية المحافظة، المنحدرة من أسر الاعيان بالمدن السلطانية ، داخل الحركة الوطنية المنضوية في حزب الاستقلال، دأبت على المشاركة في الحكومات التي يعينها الملك، منذ حكومة مبارك البكاي الأولى، او يسهر عليها مباشرة بنفسه او بتكليف منه لولى عهده. اما الفئة التي يمكن اعتبارها "راديكالية" داخل الحركة الوطنية، والتي ستؤسس لاحقا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فهي اكتفت

بالتمثيلية في "المجلس الوطني الاستشاري" الذي نصب في سنة 1956 وتم حله بعد ثلاث سنوات، والذي كان الملك يحدد جدول اعماله ويرى فيه منبتا للنخب تكلف بمهام السفراء ويعين كرجالات في الإدارة. كما أن هذا المجلي لا تتوفر له الصلاحية في استجواب الوزراء الذين يزاولون مهامهم تحت امرة الملك وباستقلال تام عن رئيس

استمرهذا الوضع الذي تسيّر وتخطّط فيه شؤون البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلاقاتها الدولية دون مؤسسات منتخبة من دجنبر 1955 الى دجنبر 1962 تاريخ المصادقة على اول دستور ممنوح بالمغرب قاطعته الفئة الراديكالية داخل الحركة الوطنية بعد ان فطنت بان

طموحاتها في تقاسم السلطة والثروة تحولت الى سراب.

كانت السبع سنوات كافية لاجتثاث "جيش التحرير الوطنى" في الشمال والجنوب، وتأسيس الجيش الملكي بدعم تقنى فرنسى وبتأطير من الضباط المغاربة المنحدرين من الجيوش الفرنسية والاسبانية. كما مكنت

نمرات لبلاد ال السياسية المنبثقة عن الاستشارات 561 TOUT الكربدي الفران النفري

> هذه المدة من بسط نضوذ الكومبرادور على التصدير والايراد وعلى البنوك وهيمن الاعيان والملاكين الكبار العقاريين الجدد على جماهير الفلاحين الذين يشكلون اكثر من ثلثي السكان ، إضافة الى عزل النقابة العمالية الاتحاد المغربى للشغل عن المعارضة السياسية الراديكالية وتحييدها عن الصراع من أجل السلطة.

2 - انتخابات 1963 وحسم السلطة

تعتبر انتخابات سنة 1963 ذلك المختبر الذي تبلورت فيه الوصفة التي ستوصف في كل المحطات الانتخابية الموالية.

تلك الأغلبية الدائمة، التي يمكن ان تنتمى لأحراب مختلفة حسب الظرف والحاجة، والتي يسهر القصر

عضوي للتكتل الطبقي الحاكم.

اعتمادا على الاختصاصات الممنوحة في الدستور على توزيع أطرافها فيما بين الحكومة والمعارضة في البرلمان. وتبقى هذه الأغلبية وعلى الدوام المحافظ الأمين على الخطوط الحمر التي يجب الحرص على

عدم تجاوزها في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

هكذا نفهم لماذا اختفى حزب "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" سنوات قليلة بعد حصوله على الأغلبية في

فالتكتل الطبقي الحاكم لا توحد او تضرق بين فئاته واطرافه الأحزاب التي تؤسس له كتعبير شكلي ، بل اسمنته تشكله الملكية.

هذا السراب الذي يوحى ب "تعدد الأحزاب" يجعل النخبة المعارضة للطبقات الوسطى لا يصيبها القنط من المشاركة المتكررة فيما تسميه ب"الاستحقاقات" بل بالعكس يمكن ان تباشر انشقاقات من اجل هذا "الاستحقاق" لكونها

أزمة الانتخابات وإشكالية الديمقراطية

ح . إسلامي

1 - مغزى الانتخابات في دول المركز الرأسمائية حيث تحققت الديمقراطية البورجوازية

إن وصول نماذج الديمقراطيات البورجوازية في العديد وشعوب الأطراف.

داخليا تقاوم أي تحول ديمقراطي أو علماني خارجيا

إذا كانت الانتخابات في دول المركز الرأسمالية جاءت حصيلة صراع طبقى شاركت فيه الطبقات الشعبية وقادته الطبقة البورجوازية ضد الملكيات المطلقة سواء بتقزيم سلطتها (الملكيات البرلمانية اليوم) أو بالقضاء النهائي عليها والتأسيس للفتح الجمهوري للدول بإقامة أنظمة رئاسية غير وراثية ومحدودة الولاية والفصل بين السلط، وأيضا ضد الطابع الدينى للدولة بإقامة أنظمة علمانية صلبة وأو مرنة، والإقرار بمفاهيم الديمقراطية الليبرالية (مفهوم الإرادة الشعبية - المواطنة - عدم الإفلات من العقاب - الحريات الفردية...) وتثبيت مرجعية حقوق الإنسان الفردية والجماعية وحق الطبقة العاملة في تنظيم نفسها في أحزاب ونقابات كحق مكتسب يضاف إلى الحقوق الشغلية الأخرى المكتسبة، لكن كل ذلك تم ربطه عضويا باشتراط قدسية الملكية الخاصة واعتبار وجود الطبقات الاجتماعية والفوارق الطبقية مسألة اجتماعية عادية وطبيعية، بل هي مصدر الرخاء ومراكمة الثروة، وتم تحديد دور الدولة في حماية هذه

> الملكية وحرية الرأسمال والسيطرة على الاقتصاد والحقل السياسي من طرف الطبقة البورجوازية.

> > وإذا كانت المسأنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الضردية والسلطة المدنية والتعددية الحزبية والانتخابات أصبحت بعد تفكك منظومة الأنظمة الاشتراكية المطبقة وكأنها اكتشفت من جديد كمكونات جذابة للمشروع الديمقراطي في إطار النظام الرأسمالي، وكجواب نهائى على مصير البشرية في ضرورة القطع مع المشروع الاشتراكي "الحالم" خصوصا مع انهيار المنظومة الاشتراكية كما تدعي الأبواق الليبرالية.

فإن تراجع نسب المشاركة في الانتخابات في أغلب دول المركز الرأسمالي وازدياد الضوارق الطبقية واستعارة الاستعمال لوسائل القمع

للحركات الاحتجاجية الجماهيرية من الأنظمة البوليسية، واستغلال أي ظرف لتقييد الحريات (الإرهاب - كورونا - ...) وجعل الأرباح تتقدم على حساب الأرواح بدأ يسائل الديمقراطية التمثيلية في مدى قدرتها على الجواب على مطالب الغالبية العظمى من الشعب (خصوصا العمال والكادحين) خاصة وأن دائرة التحكم فيها من طرف البورجوازيات الكبرى وشركاتها لا يجادل فيها أحد اليوم، وأصبح اللعب على المكشوف فيها بينا للجميع وأصبحت صناعة الانتخابات والتحكم في الرأي العام وتحويل اتجاهاته عن الوعي الطبقي والوعي السياسى الحقيقى تكلف الأموال الطائلة وتتطلب خبرات وتخصصات كثيرة بل أن الصناعة السياسية وصلت إلى خلق وتشجيع المعارضات المزيفة للوعى الطبقي الثوري. أكيد أنه في الأنظمة الديمقراطية فى شكلها البورجوازي قد ترسخت مجموعة من المكاسب الديمقراطية للجماهير الشعبية وللطبقة العاملة بفضل نضائها ضد الشكل الفاشي للسلطة البورجوازية في العديد من البلدان طيلة القرن ال20، لكن الميول الحدية نحو عودة أشكال جديدة للفاشية وتقلبات موازين القوة الاقتصادية، وميول الشعوب

للتحرر من الهيمنة الامبريالية على خيراتها جعل الديمقراطية البورجوازية تبدو وكأنها استنفذت طاقتها في إعادة الإنتاج.

من دول المركز الرأسمالية إلى الحضيض من حيث الشعبية يدفع إلى العودة إلى المفاهيم الماركسية النقدية للطبيعة الديمقراطية في النظام الرأسمالي ولأشكال ممارسة هذه الديمقراطية السياسية المكرسة للديكتاتورية الاقتصادية والاجتماعية، فالنظام الرأسمالي في نهاية المطاف يتأرجح خلال الأزمات بين محاولة إعادة الإنتاج لعلاقات الإنتاج الرأسمالية من خلال تدوير "امتياز" الحريات الليبرالية وبعض التنازلات ذات الطابع الاجتماعي، وبين الاختيار الفاشي الذي قد يتخذ شكل انقلاب داخلي قد يكون عبر صناديق الاقتراع أو يعبر عن ذاته من خلال الحرب خارجيا بما فيها الحروب الاقتصادية مما يكلف ميزانيات هائلة على حساب جماهير العمال والكادحين

كما أن هذه الأنظمة الرأسمالية الديمقراطية والعلمانية



إن وصول نماذج الديمقراطيات البورجوازية في العديد من دول المركز الرأسمالية إلى الحضيض من حيث الشعبية يدفع إلى العودة إلى المفاهيم الماركسية النقدية للطبيعة الديمقراطية في النظام الرأسمالي ولأشكال ممارسة هذه الديمقراطية السياسية المكرسة للديكتاتورية الاقتصادية والاجتماعية،

لكونه يهدد مصالحها ويوقظ الشعوب لفك الارتباط الاقتصادي (التبعية) كخيار ديمقراطي لتجسيد "الإرادة الشعبية المتحررة"، وتدفع الدول التابعة دفعا إلى الفساد والديكتاتورية لتبرر تدخلها السافر في الشؤون الداخلية

- من خلال هذا التقديم يمكن الوقوف عند ما يلي:
- × لقد تحولت أغلب أنظمة رأسمالية المركز إلى امبرياليات وفقدت طابعها التقدمي الليبرالي الأول.
- × إن الدولة تعبر عن ديكتاتورية الطبقة مهما كان الشكل السياسي الذي تتخذه (مع التباين طبعا بين الشكل الفاشى سياسيا والشكل الديمقراطى سياسيا) وهذا التباين لا ينفي الطابع الديكتاتوري للطبقة على أجهزة الدولة ومؤسساتها وعلى الاقتصاد والمجتمع وطبقاته
- × أن انتفاء الديكتاتورية الطبقية من المنظور الماركسي ينتفى بانتفاء الدولة نفسها وبناء مجتمع بدون طبقات اجتماعية هو المجتمع الشيوعي.
- × أن بناء الاشتراكية يتطلب ديموقراطية شعبية من

نوع مغاير بمعنى أنها تصور جديد للدولة لا تقبل الملكية الخاصة سياسيا وقانونيا وثقافيا وهى توظف سلطتها للقضاء عليها، وهي ديمقراطية شعبية حقيقية لكون هذه القرارات تعبر عن سلطة أغلبية الشعب (العمال والكادحين) وإرادتهم الواعية في القدرة على عزل المسؤولين ومحاسبتهم في أي وقت من خلال تطوير الديمقراطية المباشرة (ديمقراطية الكومونة أو ديمقراطية المجالس) كنقيض أو إلى جانب الديمقراطية التمثيلية حسب سياق تطور الديمقراطية في كل بلد.

× أن المشاركة في الانتخابات البورجوازية (البرلمانات والمجالس) هي مشاركة تكتيكية بالنسبة للحركات والتنظيمات الشيوعية فهي لا تستقيم إلا إذا كانت توفر شروط وإمكانيات

فضح الديمقراطية/الديكتاتورية البورجوازية باستمرار وفضح ألاعيبها لتكريس الهيمنة الطبقية وللثورة على ديمقراطية الطبقة ومن أجل ديمقراطية الأغلبية الشعبية.

- × أن الديمقراطية البورجوازية هي في جميع الأحوال إذا أخذناها في أبعادها الشمولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي ديكتاتورية الأقلية (تتخذ شكل ديكتاتورية مرنة أو صلبة حسب السياق التاريخي) أما الديمقراطية الشعبية من المنظور الاشتراكي فهي نوع من ديكتاتورية الأغلبية على الأقلية في ما يتعلق بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج خصوصا.
- أن الديمقراطية في المفهوم الاشتراكي ليس لها بعد سياسي فقط بل أبعاد متداخلة وفي مقدمتها البعد الاقتصادي والاجتماعي (السلطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للأغلبية الشعبية).
- × الإبداع الشيوعي لمجالس العمال والكادحين وتمفصلهم مع الأداة السياسية (حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين) ومع أدوات الدفاع الذاتي من نقابات وغيرها يشكل البديل الاشتراكي لتنظيم الدولة الانتقالية: >>>

تتمة: الانتخابات في ظل الاستبداد...مجال لتنافس النخب في خدمة العبث

تتوهم بما تسميه "المنافسة الشريضة" في "معارك" لا تجني منها الا الذل والهزيمة على امتداد 60 سنة. هذا ما يجعل هذه النخب في الواقع السياسي الملموس تتنافس على تقوية الاستبداد الذي هو بدوره ينظر الى الانتخابات كونها تحقق له مساحيق دمقراطية الواجهة ومظهر الاستقرار لجني الدعم السياسي والمالي من حكومات ومؤسسات المال للدول الامبريائية.

3 - الانتخابات ومناهضة الحزب القوي

شكلت انتخابات سنة 1970 ، تجربة فريدة أخرى بعد تجربة 1963 الطموح في هذه التجربة هو تحقيق اغلبية في البرلمان دون اللجوء الى تأسيس حزب سياسي. بمعنى ان الملك يريد استشارة انتخابية تتحقق فيها الأغلبية بدون وساطة حزب سياسي مهيمن. بالفعل كانت النتيجة هي اغلبية ساحقة لنواب لا يجمعهم لا برنامج سياسي ولا انتخابي واضفيت عليهم صفة "الاحرار". وبعدها تكلف احمد عصمان عليهم صفة "الاحرار". وبعدها تكلف احمد عصمان بجمع شمل هذا الوافد الجديد الذي كاد ان يمحو اثار حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية من الخريطة التمثيلية. هذه التجربة الفريدة في الاستهتار بالسياسة نتجت عنها عمليتين انقلابيتين فاشلتين.

هذا ما دفع بالنظام الى نهج سياسة محاربة الحزب المهيمن على البرلمان ولو كان حزبا مواليا وأصبحت خريطة البرلمان توزع على عدة أحزاب متقاربة في عدد النواب الى حدود 2007 .

في ظل حكومة عباس الفاسي التي تمخضت عن الانتخابات التشريعية لسنة 2007 ، بدأت سياسية ادماج الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية" الذي سطع نجمه في مواجهة الحكومة "الاشتراكية"، لكن في

نفس الوقت تم توظيف الحملة الإعلامية التي واكبت هياة الانصاف والمصالحة واستثمارها في تأسيس حزب اداري يوهم الراي العام بانه حداثي، عصري ديمقراطي مغرم ب"المفهوم الجديد للسلطة" لتفادي هيمنة الحزب الإسلامي في البرلمان.

بعد التفكك الذي أصاب حزب الأصالة والمعاصرة والمخاوف التي تترتب عن عدم حصول حزب الأحرار على نتائج مرضية في انتخابات 2021 ، تم تبني نمط جديد مبني على احتساب القاسم المشترك نسبة الى المسجلين في اللوائح الانتخابية بدائرة معنية، بدل احتسابه نسبة

يعتبر المخزن
الانتخابات مناسبة كي يبرهن
النخبة على أنه هو من يحدد نسبة
وكيفية وشكل مساهمتها في فتات السلطة.
وأن تنظيم الانتخابات وما يتخللها من تجمعات
ومهرجانات وجولان في المداشر والأحياء لا تشكل
بالنسبة له تحديا أكثر مما تشكله وقفة نصف
ساعة أمام البرلمان وفي ساحة من الساحات
المطالبة بإطلاق سراح مناضلي الحراكات
الشعبية والمعتقلين السياسيين

الى الأصوات الصحيحة المعبر عنها لتحصيل تركيبة النواب الفائزين في تلك الدائرة الانتخابية. حصيلة هذا النمط الجديد ستكون هو حصول لائحة الحزب الفائز في الدائرة على مقعد واحد فقط، وباحتمال كبير، كيفما كان عدد الأصوات المحصل عليها من طرف لائحته. هذا ما سيساعد على ضبط خريطة مجلس النواب بدقة اكبر.

4 - الروتين الانتخابي واستحقاق المقاطعة

أمام هذا الاستهتار بالإرادة الشعبية أصبحت مقاطعة التسجيل في اللوائح الانتخابية ومقاطعة صناديق الاقتراع امرا عاديا عند المغاربة من مختلف الأوساط والاعمار. فالمقاطعة أصبحت هيكلية مند انتخابات سنة 2007. مثلا في سنة 1963 كان عدد الأصوات المعبر عنها 3 ملايين و 300 الف، بينما في سنة 2007 عدد الأصوات المعبر عنها هو 4 ملايين و 500 الف بمعنى ان عدد المصوتين لم ينمو على طول 45 سنة الا بما ما مجموعه 1 مليون و 2000 الف.

كما ان الحزب الأول في كل استحقاق انتخابي تشريعي، من 1963 الى 2016 ، لم يحصل الا على اقل من 1 مليون و500 الف من أصوات الناخبين.

فالانتخابات بالمغرب يعتبرها المخزن مناسبة كي يبرهن للنخبة على انه هو من يحدد نسبة وكيفية وشكل مساهمتها في فتات السلطة. وان تنظيم الانتخابات وما يتخللها من تجمعات ومهرجانات وجولان في المداشر والاحياء لا تشكل بالنسبة له تحديا اكثر مما تشكله وقفة نصف ساعة امام البرلمان وفي ساحة من الساحات للمطالبة بإطلاق سراح مناضلي الحراكات الشعبية والمعتقلين السياسيين والصحفيين ومعتقلي الراي.

تتمة: أزمة الانتخابات وإشكالية الديمقراطية

<<<

2 - الانتخابات في دول رأسمائية الأطراف ائتابعة

- المعضلة الأولى أن الدول التي حصلت على استقلال نسبي أو شكلي لم تستطع بناء الدولة الديمقراطية بالمفهوم الوطني الشعبي والمستقل عن الامبريالية، إن ذلك يتطلب استراتيجية حقيقية لفك الارتباط مع الامبريالية وعملائها والانخراط في بناء التنمية الذاتية المستقلة ومقاومة تحدياتها خاصة في مرحلة هيمنة الأنظمة الرأسمالية ومحاربتها لإمكانية بناء اقتصادات وطنية شعبية مستقلة .

أن كل تجارب الأنظمة الوطنية التي حاولت بناء الدولة الوطنية فشلت في ذلك نظرا أولا للفصل بين مسألة التنمية والمسألة الديمقراطية من جهة (انتخابات كاريكاتورية متحكم فيها)، ثانيا لكونها استراتيجيا لم تطرح مهمة القطع مع الرأسمالية كنظام وعلاقات إنتاج ولم تربط مشروعها الديمقراطي بالمشروع البديل للرأسمالية، وثالثا لكونها لم تعتمد طبقيا على الطبقة العاملة وجماهير الكادحين بل ناصبتها هي وتعبيراتها

- أما الصراع حول القضية الديمقراطية في بعض البلدان التبعية كالمغرب مثلا، فرغم التضحيات الجسام التي قدمتها الحركة التقدمية، ورغم أن النظام المخزني لم يكن دائما من القوة لإعادة تكريس سطوته إلا أن ارتباطه بمراكز التقرير الامبريائية وخدمته لها مكنه من إعادة

بناء قوته وإعادة هيكلة الكتلة الطبقية السائدة وأجهزة الدولة القمعية والحقل السياسي تجاوز تناقضاته عبر الريع والزبونية الاقتصادية والسياسية وإفساد النخب وإغراق البلاد في التنظيمات (عدد كبير من الأحزاب والنقابات والجمعيات الزبونية) لتمييع الوضع ولإفراغ الصراع حول السلطة من أي محتوى وجعل الجميع يعتمد المخزن والملكية مرجعيته الأولى وثابته المقدس والتطبيل لكل مخططاته (مشروع النموذج التنموي...).

3 – التجرية المغربية للانتخابات بين إرادة الكتلة الطبقية السائدة والإرادة الشعبية

- تلخص سنوات القمع الأسود والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ونضالات الشعب المغربي في كل العقود منذ الاستقلال الشكلي إلى اليوم الضرائب الكبيرة والباهضة التي يؤديها الشعب من اعتقالات وتعذيب وعنف بوليسي وطبقي، وامتهان للحقوق الأساسية، وتزوير للانتخابات وفرض الدساتير الممنوحة والاغتناء اللامشروع للمسؤولين ولنخب الأحزاب المصنوعة.

- 60 سنة من الانتخابات: 60 سنة من رواج "المال الحرام" كما تسميه وسائل الإعلام وحتى الدوائر الرسمية.
- 60 سنة من "الانتخابات المطبوخة" وتزوير الإرادة الشعبية والتدخل السافر لوزارة الداخلية والأجهزة في الصناعة القبلية لخريطة ولنتائج الانتخابات.
- 60 سنة من بلقنة وتمييع الوضع السياسي، فإذا استثنينا انتخابات بداية الستينات الوحيدة التي عكست

إلى حد ما طبيعة الصراع في البلاد بين ملكية مخزنية مدعومة إمبرياليا وبين حركة تقدمية تهدف إلى الوصول إلى السلطة وتحمل برنامجا تقدميا، فإن باقي المحطات الانتخابية أصبح للنظام المخزني فيها الكلمة المفصلية بتحكمه المطلق ليس فقط في أحزاب السلطة بل كذلك في "أحزاب المعارضة البرلمانية".

- 60 سنة من قمع المعارضة التي تعبر عن صوت الجماهير الشعبية وتسييج الحقل السياسي واحتكاره بشكل مطلق .
- 60 سنة والانتخابات تجري في ظل دستور ممنوح لاديمقراطي شكلا ومضمونا، ولا تحترم عمليا حتى مقتضياته.

هذه التراكمات أفقدت الانتخابات كل إمكانية لجعلها رهانا ولو في الحدود الدنيا لتغيير أوضاع الشعب، وجعلت من صناعة الأحزاب والمشهد الحزبي كحقل للبيع والشراء وساد مفهوم الدكاكين السياسية وأصبحت مقاطعة الانتخابات تؤرق النظام، وأصبح الرفع من نسبة المشاركة لوحدها رهان سياسي للنظام في المقابل بدأت تترسخ تدريجيا القناعة بأن التغيير لا يمكن أن يحدث بدون التخلص من التبعية والنظام المخزني صانع هذه المهازل والعائق البنيوي أمام البديل الديمقراطي الشعبي.

2021 - 07 - 09





ما تخفيه أطروحة الاشتراكية المطبقة

التيتي الحبيب

في هذا النص القصير جدا سنركز على قضية تجارب بناء الاشتراكية العلمية أو بالمضمون الماركسي لأن الحيز لا يسمح بتناول تجارب أخرى همت الإرهاصات الأولى في بناء تجارب اشتراكية حالمة أو طوباوية. ما يعنينا هنا النقاش وحتى الصراع حول ما الاشتراكية؟ وكيف إنجاز الثورة الاشتراكية الناجحة وغيرها من الأسئلة الحارقة. يهمنا التوقف عند بعض الأطروحات التي تتبرأ من التجارب الاشتراكية وتقف منها موقفا عدائيا وتصفي الحساب معها بسهولة وجرة قلم باعتبار ما فشل هو الاشتراكية المطبقة بينما هم يمتاكون اشتراكية نقية في بينما هم المحفوظة.

ومن جملة نماذج هذه الاشتراكية المطبقة نجد الاتحاد السوفياتي التي فشلت ومعها ما طبق في الصين وفيتنام وكوبا. يردد هؤلاء هذا الكلام بدون أن يقوموا بأدنى مجهود فكري شخصي مستقل لبحث القضية بحثا عميقا. لما تسألهم عن علاقة اشتراكيتهم التي يؤمنون بها مع ما طبق في الاتحاد السوفياتي أو الصين أو فيتنام يقولون لك لا علاقة. إن اشتراكيتهم عذراء يقولون لك لا علاقة. إن اشتراكيتهم عذراء نقية لم يمسسها تراب الأرض وغبارها أو عرق الإنسان وكدحه. إنها اشتراكية لم تطبق بعد ولم يخلق الجيل الذي سيطبقها بنجاح. إن اشتراكيتهم لما تأكيد وهي مختلفة عن كل ما طبق لحد الساعة.

بالنسبة لهم اشتراكيتهم العلمية والقحة من ابتكار ماركس ورفيقه انجلس، إنهما القائدان اللذان أنتجا النظرية والفلسفة ووضعا العلم ويصح نفس الأمر على لينين لا قبل 1917 بحيث كان المنظر والمفكر فكان عبقريا. لكن لينين كف عن ذلك لما وضع يده في عصيدة بناء الدولة البروليتارية ووضع لبنات المجتمع الاشتراكي في بلد واحد السوفياتي، انظروا إلى فضيحة الاقتصاد الجديد (نيب) التي اتبعها لينين ونسى الاشتراكية.

غاب عن بال أصحاب التبرؤ من الاشتراكية المطبقة وتجاربها، أصحاب الاشتراكية النقية المصونة والمضمونة النجاح من أول تجربة؛ لقد غاب عن بال هؤلاء السادة بأن الاشتراكية هي نظرية بناء سلطة البروليتاريا والانتقال من مجتمع طبقي إلى مجتمع لا طبقي، من مجتمع دام ألاف السنين إلى مجتمع جديد لم تعشه البشرية لحد الساعة باستثناء مرحلة المشاعة البدائية التي تفصلنا عنها ازمان سحيقة.

فلكي تنتقل البشرية إلى هذا المجتمع المحديد فهي مجبرة بأن تتقدم بخطوات ستكون متعثرة بالضرورة، يتخللها النجاح ثم الفشل والانهيار، وتعاود النهوض والتقدم على قاعدة المكتسبات الإيجابية ومكتسبات الدروس المستخلصة من الفشل والانهيار. إن البشرية ستتعلم المشي كما يفعل الصبي تماما.

فكيف نظر ماركس لهذه السيرورة نفسها؟ كيف نظر إلى بناء الاشتراكية؟ ولنسجل منذ الآن بأن ماركس رفض مبدئيا ونظريا إقحام نفسه في وضع تصور ونظرية المجتمع الاشتراكي وهو في هذا الأمر كان ملتزما بقواعد العلم الجديد الذي أنشا لبناته الأساسية. لكن من حيث تعامله مع التجارب التي تجري أمامه فهذا الموضوع جدير بالدراسة والتعلم منه. هكذا علينا أن ندرس تعامله مع كمونة باريس 1871 حيت ندرس تعامله مع كمونة باريس السماء وأعلنت اقتحمت بروليتاريا باريس السماء وأعلنت

قيام أول دولة سلطة العمال، إنها كانت أول تجربة لديكتاتورية البروليتاريا وأول تجربة بناء الاشتراكية على حد قول ماركس وانجلس ولينين. كان ماركس ضد الثورة التي كانت تعد لها بروليتاريا باريس لأنها لم توفر الشروط الذاتية؛ لكنها لما قامت أيدها بكل قوة واعتبرها فاقت في دروسها ما كان ينتظره ويتصوره. إنه تبنى تلك التجربة ودافع عنها في جميع المحافل ووجدت صدي لها في نظريته وعدلت أحكامه بما فيه البيان الشيوعي. إننا اليوم مدينون لكمونة باريس بالعديد من الخلاصات وقد بنت عليها الثورة البلشفية تصوراتها في بناء المجتمع الاشتراكي الجديد وبفضل دروسها تقدمت البشرية أكثر إلى الأمام نحو المجتمع الاشتراكي. لو اتخذ ماركس نفس الموقف الذي يردده اليوم أصحاب الاشتراكية المطبقة لو أدار ظهره لها، لو ناصبها العداء لما تقدمت نظرية ماركس ولما تقدمت شروط نجاح ثورة أكتوبر 1917.

لذلك لما أرى الكم الهائل من العداء للتجربة السوفياتية بل شيطنتها بشيطنة قيادتها وخاصة ستالين، فإنني أدرك أن هؤلاء الذين يدعون انتماءهم للاشتراكية ليسوا في الحقيقة إلا أناس في أحسن الأحوال رومانسيين إن لم يكونوا أعداء متخفيين للاشتراكية، لأنهم ببساطة يدعون الطبقة العاملة للتخلي عن الاهتمام بتجارب بناء الاشتراكية ودراسة نقاط قوتها وأسباب فشلها. ولا يمكن أن يتم ذلك إذا لم تعتبر الطبقة العاملة تلك التجارب هي تجاربها ومحاولتها للتقدم في تغيير الواقع وفق منهج الماركسية اللينينية التي حاولت المساهمة في ميلاد مجتمع جديد على انقاض مجتمع ميلاد مجتمع جديد على انقاض مجتمع الملكية الخاصة ابن آلاف السنين.

أيها السادة ليست هناك اشتراكية مطبقة، كل ما هنالك هو تجارب إنجاز الثورة الاشتراكية وهي تجارب لا بد من الدخول إليها وخوض غمارها والنجاح لا يتحقق إلا بالإصرار على السير في دربها والطريق إليها يخلقه المشي في اتجاهها، ليس هناك درب أو طريق مرسوم مسبقا. إن الطبقة العاملة وهي تخوض هذه المغامرة الثورية، هي طبعا مسلحة بإرادة الثورة وبالعلم في أقوى مضامينه. إنها تخوض التجربة وهي مسلحة بالعلم وبدروس التاريخ. إنها لا تخوض التجربة وكأنها لا تملك نظرية وعلم أو أنها تبدأ من الصفر وبدون مراكمة الخبرات أو أنها مجرورة بالتيارات والتوجهات اللاأدرية. هذا هو الفخ والمطب الذي يدعوها إليه أصحاب التبرؤ من الاشتراكية المطبقة لأنهم يقطعون مع هذه التجارب وهم عقائديون مثاليون لا غير. ولكي تتقدم البروليتاريا في طريق الثورة الاشتراكية فهي مطالبة بتأسيس أدوات إنجاز الثورة على رأسها الحزب السياسي المستقل المعبر عن المصالح الطبقية للبروليتاريا وهو هيأة أركان خوض الحرب الطبقية معزز ببناء الجبهات النضالية والاجتماعية المتعددة والمختلفة وصولا لبناء جبهة الطبقات الشعبية التي لها مصلحة في التغيير الثوري بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها الاستراتيجيين وأخيرا بناء أممية ماركسية تنظم البروليتاريا على الصعيد الأممي وتنقل الخبرات والدروس عبر العالم وتجعل الثورات متشابكة بعضها مع بعض وتقلل من أخطار الفشل والانزياح الذي تحمله التجارب والسير في درب جديد وغير مطروق.

الانتخابات المهنية تكشف مستوى تدجين القيادات النقابة

انتهى موسم انتخابات المأجورين في اللجان

الثنائية المتساوية الأعضاء، التي أسفرت عن

احتلال لائحة اللامنتمين نقابيا بأكثر من

نصف المقاعد، بفارق كبير على كل النقابات

التي اكتفت بتوزيع أقل من النصف الباقي فيما

بينها. وتجدر الإشارة إلى أن كافة النقابات

استنفرت، ما تبقى لها من قواعد عمالية

لخوض حملة، تدعى كلها أن هذه العملية هي

من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

ولم تخلو هذه الحملة من تطاحنات وتبخيس

متبادل فيما بينها. للتذكير، فإن نقابة الاتحاد

المغربي للشغل، الموروثة عن الحركة الفرنسية

المناضلة، التي كانت وراء تأسيسها، كانت هي

المركزية النقابية الوحيدة التى ساهمت الحركة

العمالية المتنامية في مغربتها. ولقد لعب

العديد من المناضلين النقابيين الشرفاء أدوارا

طلائعية في الحركة الوطنية ضد الاستعمار

الفرنسي. إلا أن ترتيبات "اتفاقية ايكس ليبان"

المشؤومة التي وقعها النظام المخزني والجناح

الرجعي في الحركة الوطنية مع حكومة

الاستعمار الفرنسي، ساهمت في تسريع الفرز

داخل الحركة الوطنية بين الجناح المتعاون

مع الاستعمار والقابل بالتسوية معه عبر

الحفاظ على مصالحه الإستراتيجية والجناح

الرافض والمطالب بالتحرير التام وإرساء أسس

نظام شعبى ديمقراطي. خلال هذه المرحلة

الحاسمة، ستختار قيادة الاتحاد المغربي

للشغل إستراتيجية تحييد الطبقة العاملة عن

النضال السياسي، من خلال رفع شعارها المعادي

لتسييس الطبقة العاملة وحصر نضالاتها في

الدفاع عن المطالب الخبزية، وهو شعار يخدم

أجندة وسياسة الجناح الرجعي للحركة

الوطنية المتعاون مع القصر والاستعمار. في

خضم هذه التطورات المتسارعة، سيؤسس حزب

الاستقلال ذراعه النقابي: نقابة "الاتحاد العام

للشغالين المغاربة" كمحاولة لإضعاف المركزية

الأولى "الاتحاد المغربي للشغل" التي كانت تضم

العديد من المناضلين النقابيين الحقيقيين

المخالفين لخطة القيادة البيروقراطية،

مناضلون مؤمنون بالنضال من أجل التحرر

خلال أواخر سبعينات القرن الماضي، ستتأسس

مركزية أخرى "الكنفدرالية الديمقراطية

للشغل" على يد مناضلين من حزب الاتحاد

الاشتراكى للقوات الشعبية، بعد أن تأكدوا من

تعاون القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي

للشغل مع النظام وإحكام قبضتها الحديدية

على المركزية. لكن حتى ولادة هذه المركزية

الجديدة لم تكن بعيدة عن أعين النظام الذي

كانت أجهزته ومخابراته تتابع، عن قرب، مسار

هذه الولادة. سنوات بعد ذلك سيستمر مسلسل

تفريخ النقابات بإيعاز من النظام حتى بات

المغرب اليوم يتوفر على ما يفوق ثلاثين نقابة،

كلها تدعي الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.

وعلى سبيل المقارنة، فالباطرونا المغربية لا

تتوفر إلا على نقابة واحدة موحدة هي"النقابة

العامة لمقاولات المغرب". هذه المقارنة كافية

لتوضيح الأهداف الخفية والعلنية من وراء

التشتيت والتشرذم الذي يعرفه الحقل النقابي.

ولقد أسس الاستعمار الفرنسي ما سمي

بنواب الأجراء في المعامل والإدارات، حيث

يتم تنظيم انتخابات دورية لضرز من يمثل

الأجراء. واستمرت النقابات على المشاركة في

هذه الانتخابات والتباري فيما بينها قصد

تمثيلية الطبقة العاملة. فالنقابة التي حصلت

على نسبة عالية من الأصوات ستحظى بصفة

الشريك الاجتماعي وبالتالي بإمكإنها الحضور

•••••••••••••••••••••••••••••••••••••

من النظام المخزني وحليفه الاستعمار.

الحسين لهناوي

فى كل الحوارات مع الوزراء ومختلف المسؤولين لمناقشة القضايا التي تهم عالم الشغل. وعلى هذا الأساس تستنفر كل نقابة قواعدها في كل استحقاق، حيث ترتفع حمى التشهير المتبادل فيما بينها ومحاولات إضعاف بعضها للبعض، وبعد نهایة کل انتخاب، تتضارب بیانات النقابات لتشيد بالنتائج المحققة وعدد المقاعد المحصل عليها، وأن هذه النتائج هي دليل على مدى خدمة هذه النقابة أو تلك لمصالح الطبقة العاملة، ويتم استعمال بعض المصطلحات كاكتساح لقطاع ما أو احتلال المركز الأول أو السيطرة على كافة المقاعد... الخ. والحقيقة أن كل هذه النقابات، مجتمعة، لا تؤطر، حسب آخر الإحصائيات إلا أقل من خمسة في المائة من العاملات والعمال. أضف إلى ذلك العدد الهائل من المقاطعين لمهزلة هذه الانتخابات، لتتضح أن لعبة الانتخابات لا تهم إلا أقلية قليلة من العاملات والعمال الذين هم، في أغلبهم، زبائن للنقابات أكثر منهم مناضلين واعين يقدمون التضحيات للدفاع عن المطالب المشروعة لرفاقهم ويحققون لهم مكتسبات. والجدير بالذكر أن النقابات تستفيد من

الدعم العمومي الذي يقدمه النظام بسخاء،

حيث أصبحت قيادات هذه النقابات في غنى عن مساهمة العاملات والعمال، وبالتالي أهملت أحد المبادئ الأساسية في النضال النقابي الذي هو الاستقلال عن النظام والمحافظة على التضامن والتآزر العمالي. بهذه الأساليب أصبحت قيادات النقابات عبارة عن رأسماليين يستثمرون في القطاعات الإنتاجية الخدماتية ويستغلون العاملات والعمال الذين يدعون أنهم يدافعون عنهم. بالرغم من هذا الانحراف الخطير الذي عرفه العمل النقابي، فالنظام المخزني، يزيد في إضعاف النقابات وتأزيم وضعية الطبقة العاملة بخلقه لوائح ما يسمى بالغير منتمين نقابيا. فحسب الإحصائيات الرسمية، فقد حصلت لائحة ما يسمى بلا منتمين على عدد 24429 مندوب باحتلالها المرتبة الأولى بنسبة 51 في المائمة، تأتي في المرتبة الثانية لائحة الاتحاد المغربي للشغل ب 7362 مندوبا، أي بنسبة 15 في المائة، ثم نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ب 5977 مقعدا بنسبة 12.5 في المائة، ثم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ب 3423 مقعدا بنسبة 7 في المائة، ثم نقابة الاتحاد الوطني للشغل ب 2680 مقعدا بنسبة 5.6 في المائة، فالضدرالية الديمقراطية للشغل ب 1326 مندوبا ونسبة 2.8 في المائة وأخيرا المنظمة الديمقراطية للشغل ب 560 مندوبا ونسبة 1 في المائة. نستنتج من هذه النتائج من أن لائحة اللامنتمين هم عمال وعاملات مسخرين من طرف الباطرونا، التي استطاعت أن تشتري خدمتهم المتمثلة في مواجهة رفاقهم ورفيقاتهم في مواقع الإنتاج، حيث يصطفون إلى جانب الباطرون في عملية مضاعفة الاستغلال والإجهاز على أبسط حقوق الطبقة العاملة، كما أن النظام وتكتله الطبقي مصرون على مخطط متكامل يروم تطبيق المزيد من إضعاف كل النقابات وبلقنتها، بالرغم من إذعانها الكامل للسياسات الليبرالية المتوحشة وتواطؤها المكشوف فيما يتعلق بالسكوت ومباركة إصدار العديد من القوانين المجحفة التي تهدف إلى إشاعة الهشاشة في الشغل بذريعة المرونة، بهدف جلب المستثمرين الرأسماليين وخلق فرص الشغل، من جهة، ومن جهة، ثانية تعميم البطالة على الشابات والشباب بما فيهم حاملي الشواهد

الشعب الفلسطيني بين عنف السلطة واستدوال حماس

غسان أبو نجم

عندما تغتال الكلمة وينقطع الحواربين طرفين ويصبح كاتم الصوت هو الوسيلة لفرض الموقف؛ تكون بداية النهاية لسلطة استباحت كل مقدرات الشعب الفلسطيني من تنازلات وتنسيق أمني واستغوال على المؤسسات وفساد في اللقاحات واغتيالات للشخوص والمواقف؛ كان آخرها التصفية الجسدية لنزار بنات. إن عملية الاغتيال لناشط سياسي، والتي تمت بقرار من أعلى المستويات؛ تعتبر رسالة سياسية من السلطة لكل معارض أو ناشط لا يتفق مع سياسة سلطة أوسلو وبداية إفلاس سياسي

لهذه السلطة بكل هيئاتها ورموزها واستباحة واضحة للدم الفلسطيني المتهنت السلطة استباحته؛ من خلال تشريع الاعتقالات وفض الاعتصامات السلمية بطريقة وحشية؛ تتسم بالهمجية وملاحقة المناضلين وتسليمهم للاحتلال والتعدي الفاضح على صحة المواطن الفلسطيني؛ عبر تمرير صفقة اللقاحات الفاسدة وقائمة الاختراقات كثيرة ومخجلة؛ تدلل بمجملها بأن لا تعايش مع هذه السلطة التي لم تكتفِ بشراكتها الفاضحة مع الاحتلال؛ سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، بل تحولت لأداة قمع لكل معارض لها أو للاحتلال.

إن الحديث عن ضرورة التعقل وضبط النفس وتفويت فرص حرب

أهلية هي هرطقة سياسية لا معنى لها؛ فالسلطة بكل رموزها أضحت معزولة ومحاصرة شعبيًا. وعلى المستوى السياسي؛ أضحت مكشوفة عبر علاقتها مع الاحتلال، خاصة بعد هبة القدس ومعركة سيف القدس التي ساهمت في حصار هذه السلطة، وأثبتت بما لا يدع مجالًا للشك أن أوسلو ومشاريعه وسلطته صنيعة مشوه للاحتلال وأن هذه السلطة أداة وضيعة للاحتلال وأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني وأن حصرية تأييدها فقط لدى الكتبة والمنتفعين وأن إزاحة مثل هؤلاء مطلب وطني ملح؛ حفاظًا على شعبنا ومقدراته؛ يمكن تحقيقه عبر تشكيل حفاظًا على شعبنا ومقدراته؛ يمكن تحقيقه عبر تشكيل

جبهة وطنية عريضة؛ تضم كافة فصائل العمل الوطني والهيئات والشخصيات الوطنية لتكون بديلًا عن مؤسسات هذه السلطة؛ تعني بإعادة إحياء مؤسسات العمل الوطني، وفي مقدمتها م.ت.ف والمجلس الوطني والمركزي وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني السياسية والحياتية اليومية، وهذا ما أنتجته حالة الانتصار في معركة سيف القدس التي أثبتت أن الكلمة الفصل للمقاومة وأن خيار الشعب الفلسطيني؛ يتجه نحو مقاومة الاحتلال ورفض أوسلو وسلطته ورموزها.

حزب الشعب الفلسطيني مِينَّة الله المنهاة المن

إن حالة التناقض التي يعيشها شعبنا مع ممثلية أوسلو، لا تبتعد كثيرًا عن ما يمكن أن يجري من محاولات حماس إنشاء إمارة غزة ولهاثها نحو الاستدوال، بعد اتساع هوة التناقض السياسي بين حماس والسلطة، بعد معركة سيف القدس. وتحاول حماس ومن خلفها حلفاؤها في تركيا وقطر إلى تشكيل سلطة رديفة في غزة؛ تكون بديلًا لسلطة أوسلو ونواة لدولة حماس المستقبلية، لتعزز بذلك حالة الانقسام وتعمقه، بعد أن نجحت نسبيًا معركة سيف القدس من ردم جزء كبير منه؛ عبر إعادة اللحمة الشعبية لكل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وتكون لكل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وتكون

بذلك قد استثمرت حالة الانتصار لمكاسب فئوية وكأن معركة سيف القدس كانت بهدف تشكيل هذه الإمارة! إن ما يدلل على توجهات القيادة السياسية لحماس لاستثمار النصر هو الجولات المكوكية لرئيس مكتبها السياسي لتركيا والمغرب ودول الخليج المعروفة أصلاً بعلاقاتها الحميمة مع الكيان وقيادتها موجة التطبيع العربي مع الاحتلال، والإشارة دومًا بأن النصر حمساوي وأن حماس ستقرر الخطوات القادمة للتعامل مع الاحتلال، وهذا ما يردده دومًا مسؤول حماس الأول في غزة السنوار؛ متناسيًا

وقافزا عن جهود كل رفاق السلاح في المعركة الأخيرة، مما يؤكد أن حماس تتجه نحو الاستدوال وتستجر الدعم العلني والخفي لتوجهاتها السياسية المستقبلية.

لقد أثبتت معركة سيف القدس التي أسس لها هبة أهلنا في القدس وساندتها المقاومة بأشكالها المختلفة في غـزة وانـتشـر لهيبها ليشمل الداخل الفلسطيني ومـدن وبلدات الضفة الغربية، وساندتها الجماهير الفلسطينية في الشتات وجميع دول العالم وتلقت الدعم المادي والمعنوي من محور المقاومة، باعتراف قادة حماس؛ أثبتت أنها السبيل الأنجـع والأقصر لدحـر الاحـتـلال وتحقيق الحرية والاستقلال، وليس المفاوضات العبثية

للسلطة، ولا استجداء حماس لدويلة في غزة؛ من بعض حلفائها في تركيا والمغرب، ولا الإقامة في قطر معقل الموساد الأول في الوطن العربي هو من ينتج الدولة، بل يصنعها النهج المقاوم والالتفاف الجماهيري حوله، وأن غاية هبة القدس ومعركتها هو الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية على كامل ترابفلسطين وليس دويلة هزيلة في غزة موازية لسلطة أوسلو في رام الله.

عن بوابة الهدف الفلسطينية

علي فقير

حول الوضع في أفغانستان

الوضع في افغانستان:

- هزيمة حلف الناتو واقع يصعب "التخفيف"
 من صداه عبر العالم. حوالي 300 ألف جندي غربي (أغلبهم أميركيين)، آلاف من الموتى...
- الطالبان (من موقع القوة) في "لقاءات مع الأقوياء": الغزاة الامبرياليين، الصين، روسيا، الران، تركبا.
- انتصار الطالبان بعيد كل البعد عن انتصار ثورة شعبية: سيحاولون الرجوع بالشعب الأفغاني إلى عهود القرون الوسطى، وستكون المرأة أول ضحية.
- خروج القوات الأجنبية سيساعد على انفجار التناقضات الداخلية لفتح المجال أمام الصراع الطبقي الحقيقي.

- تواجد قوات أجنبية فوق التراب الوطني يطمس التناقضات الطبقية أمام "رياح

من الدروس:

- القومية والوطنية الضيقة".

 لا يمكن الاعتماد في الصراع ضد الأنظمة الرجعية إلا على القدرات الذاتية التي تشكل الطبقات الشعبية قوتها الضاربة وذلك بقيادة الطبقة العاملة بواسطة أدواتها الثورية في مقدمتها الحزب الثوري.
- الدعم والتضامن الأممي ضروريان لكن في حدود عدم المس باستقلال قرارات واختيارات القورية المحلية.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها مبدأ غير قابل للمساومة.





شبح البطالة بالمغرب... واقع مرير وآفاق قانمة تهدد الشباب

أمين لقبابي

مما لا شك فيه أن مشكل البطالة، من المشاكل التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات، وخاصة الدول النامية ومنها المغرب. وهي تعبر عن عجز في البنى التحتية، وتراجع في الأداء الاقتصادي. نتيجة لتراجع مهول لدور الدولة في التنمية، والضعف الذي دب تدريجيا في أوصال القطاع العمومي، وما نجم عن ذلك من تراجع في مستوى الاستثمار العمومي. واعتمادها برامج الخصخصة، بهدف التغير والتكيف مما قد يؤدي إلى أثار سلبية عديدة منها تزايد في أعداد العاطلين عن العمل في المدن، والذي يمثل ضوء أحمر ينذر بمشكلات خطيرة متزايدة.

وتعتبر مشكلة البطالة من المشاكل المعقدة، التي يعانى منها الشباب الكادح، الذي عانى ولازال يعانى

في تهميش جزء مهم من قوة العمل المغربية، ووضعها خارج العملية الاقتصادية فيه تبديد لأحد مصادر

الثروة في المغرب، ويمثل هذا الهدر ضياع الإنتاج والدخل الذي يمكن أن يتحقق فيما لو تم استغلال هذه الإمكانيات، فضلا عن تراجع أو تأكل في قيمة الرأس مال البشري. مما ينجم عن ذلك أثار اقتصادية وخيمة، إضافة إلى أن تفاقم حالة البطالة بين الشباب بالخصوص، قد يؤدى كذلك إلى نتائج اجتماعية خطيرة. تتجلى في تزايد الأوضاع الشاذة المتمثلة بتعاطى المخدرات والسرقة والإغتصاب وجرائم القتل. بحيث يتحول المجتمع في بعضه إلى بؤرة توثر للممارسات المسلكية

لعل من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى إرتضاع نسبة البطالة في المغرب، محدودية الميزانية العامة وثقل المديونية، التي تمتص بشكل مباشر قسطا هائلا من موارد الدولة

لأداء خدمة الدين. وعجز الموارد المتاحة عن الوفاء بهذه الالتزامات. إن ضعف الموارد الذاتية للدولة يدل على عجز الدولة عن القيام بدور تنموي ديناميكي من شأنه ضمان استخدام كامل وأمثل للموارد، وعدم قدرتها على الترفيع من نسبة استخلاصات الأداءات من عدة أطراف وقطاعات لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات البشرية. وخاصة غياب الإرادة السياسية.

أما السبب الثاني فيتمثل في استفحال واتساع هوة الاختلالات الهيكلية لاقتصاد البلاد، مما يستدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات غالبا ما تفرضها مجموعة البنك العالمي، في إشرافها على النظامين النقدي والمالي الدوليين، في إطار سياسة انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي الشيء الذي سينتج عنه بالضرورة تراجع حجم الاستثمارات العمومية، من خلال تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحللها تدريجيا من الالتزامات الاجتماعية، ومن وظائفها المؤثرة في خلق مناصب الشغل. وإعطاء القطاع الخاص الفرصة للحلول محل القطاع العام.

ويعود ارتضاع نسبة البطالة بالمغرب إلى تبنى هذا الأخير لبرامج التقويم الهيكلي، الذي بموجبه يعمل على تطبيق نظام الخصخصة، والتي تستهدف القضاء على فائض الطلب المحلي، على النحو الذي يؤدي إلى

خفض العجز بميزان المدفوعات وحصره في حدود مناسبة، يمكن تمويلها بتدفقات طوعية نرأس المال الأجنبي. وقد ساهم هذا النظام في تزايد معدلات نمو البطالة إذ بادرت الشركات التي تم خصخصتها، إلى تسريح عدد كبير من موظفيها لوجود فائض في القوة العاملة في هذه الشركات، بسبب نقص الخبرة وغياب المؤهلات، مما اضطرها لاحقا إلى تجميد أنشطتها وتسريح بقية العاملين لديها.

يأتي تنازل الدولة عن المؤسسات العمومية في إطار تعميق الإصلاحات الاقتصادية، التي شرعت فيها منذ 1956 منذ الاستقلال الشكلي. حيث عمل المغرب على تكريس التبعية لفرنسا، لكن جل السياسات المنتجة كانت مستوردة لا تتناسب، (من تجربة تعاضد في الستينات إلى انتهاج الليبرالية والخوصصة في السبعينات إلا الأن)، مما جعل الاقتصاد المغربي يشهد العديد من الأزمات والاعوجاج، وفي بعض

تناضل جميعاضد البه

الأحيان العديد من التناقضات. إذ بدأت حركة تحول في شكل الإنتاج المسيطر الذي تقوده الدولة. بداية من استقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وانتهاء ببرامج التعديل الهيكلي، التي تدعو لها العولمة وآلياتها والتي أسهمت بشكل مباشر في تقليص فرص التوظيف بالقطاع العام، فضلا عن تسريح معظم من هم داخل هذا القطاع. خصوصا وأن جل الوظائف كان يوفرها القطاع العام على الأقل حالة

غير أن باقي القطاعات الأخرى غير الزراعية لم تستطع جر الاقتصاد معها إلى نمو مستديم، فيما سجل معدل التضخم أقل من 2 %، مما يعكس الانكماش التدريجى للسياسات النقدية وانخفض مدل البطالة إلى 9. 7 %، وعلى الرغم من ذلك لا تزال معدلات البطالة مرتفعة. فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاه الطلب على العمل هو نمو الإنتاج. وبالتائي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاع معدلات البطالة. وهكذا فإن الوضع في المغرب بصورة عامة، ومنذ التسعينات يلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الإحصائيات، أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف. حيث فقد الاقتصاد

المغربي حوالي 13 ألف منصب عمل بين عامي -2015 2016. بمعدلات مرتفعة على نحو غير متناسب بين الشباب في المناطق الحضرية، مما يعنى زيادة حجم السكان النشيطين اقتصاديا، أي زيادة العرض من القوى العاملة، إلا أن هذه الزيادة في العرض من القوى العاملة لم يقابلها، زيادة مناسبة في حجم الطلب على الأيدي العاملة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية.

واليوم شبح البطالة يلقى بظلاله المخيفة، خاصة فئة الشباب حاملي الشواهد الجامعية العليا بالمغرب، إذ أضحت عطالتهم تشهد منحى تصاعديا، وما ينبغي أن ننبه إليه، أن الشهادة أو الدبلوم الذي أصبح اليوم يستهان ويستهتر به في المؤسسات الإداريـة، يعتبر بمثابة نقطة ثمينة سجلها الحاصل على الدبلوم في مرمى الجهات المسؤولة، وعلى هذا الأساس فالديبلوم حجة له وعليهم في آن واحد.

وأبان مؤخرا التقرير المحلى الصادرعن اللجنة الدائمة

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكلفة بشؤون التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية بشأن تشغيل الشباب، أن نسبة بطالة حاملي شواهد العليا بالمغرب تمثل 41 %، وهو ما يتطلب التفكير في بدائل وخيارات جديدة لسياسات شمولية لدعم التشغيل وإدماج الشباب المؤهل. وتشخيص وضعية سوق الشغل في المغرب، يبرز عددا من التحديات التي تواجه نمو التشغل. والمتمثلة في عدم انسجام مخرجات التعليم مع سوق الشغل، مما أصبح يتطلب إصلاح هذه المنظومة لأن الجامعات لا تنتج إلا العاطلين عن العمل. كما تلعب معدلات النمو السكاني وفرص العمل المتاحة دورا بارزا في هذه البطالة، والتي أحدثت خللا واضحا في الداء، من خلال عدم توازن بين العرض والطلب.

بالإضافة إلى ضعف محتوى النمو الاقتصادي. كلها أدت إلى التغيرات والتحولات في مجال التوظيف وتنظيم العمل وأداء أسواق العمل.

مع ما يتطلب ذلك من زيادة في الإنفاق العام في جوانب تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وليس انسحاب الدولة من هذه الجوانب وتخفيض النفقات عليها وفقا للعولمة وآلياتها. لأن ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها تفاقمها البطالة. وكذا إحداث تغيرات أساسية، في مناهج التربية وتعليم العالى، لخلق حالة من التوافق بين أعداد الخرجين ومتطلبات سوق العمل. وتطبيق القانون المبنى على مبدأ المساءلة والمحاسبة، كون قضية البطالة مرتبطة أساسا بسياسة الدولة بصورة عامة، تلك السياسات المبنية على الإمكانيات الاقتصادية من جهة وطبيعة النظام السياسي وما يرتبط بذلك من أشكال الفساد الإداري والسياسي. بالإضافة لخلق فرص العمل للخرجين، وحسب مؤهلاتهم العملية، وتأهيل القضايا والملضات الاجتماعية اليومية للعمال والجماهير الشعبية الكادحة كمنتجين وكمستهلكين وبقضايا مثل الصحة والتعليم والنقل وطبعا الشغل...

شاعر الشعب محمود بيرم التونسي

الجزء الثاني والأخير

الرطابي عبد الكريم



خللي الحكومة وراك ××× وامشي أنت قدامها

واجعلها خدامتك ××× ما تكونش أنت خدامها

في هذا المجال امتزج الشعر السياسي عنده بالشعر الوطني . يقول في مذكراته (اشتركت في الثورة على طريقتي الخاصة . لم اقذف بالحجارة ولم أحطم مصابيح الإنارة ، وان نظمت مقطوعات. فكانت اشد وأقوى من الحجارة ، بل من القنابل أيضا).

لما اعتقل الانجليز سعد زغلول ورفاقه كتب مقالة ساخرة عنوانها (سورة أربعين سعد زغلول)... لا شك انه غامر في سلك طريق أدبية جديدة هي معارضته لبعض النصوص الدينية (س والدستور العظيم ذكر ما انزل على مصطفى فريد ... ويختمها بقوله يا قوم اذكروا مصر التي أنبتتكم وفيها رزقكم ومتاعكم وفيها تدفنون).

لم يكن شعره ينتقد السلطة فقط ، بل انتقد المواطن العربى . يقول

یا شرق فیك جو منور والفكر ظلام وفیك حرارة یا خسارة وبرود أجسام

لم يتوقف محمود بيرم يوما عن كتابة القصيدة العامية في بعدها السياسي/ الوطني وفي بعدها العاطفي. الشعر العاطفي والوجداني فعن الغربة والمنفى والأحزان وجد نفسه ينظم أبياتا تعبر عن حالته النفسية والوجدانية.

الأوله مصر وفي مصر قالوا تونسي والثانية تونس وفيها الأهل جحدوني والثالثة باريس وفي باريس جهلوني

لقد أبدع بيرم التونسي في كتابة القصيدة الزجلية (العاطفية والسياسية). على مستوى شكل القصيدة وكذا مضمونها. فعلى مستوى الشكل ابتدع قصائد أبياتها تنمو باطراد . فبعد كل مقطع (كوبليه) ثلاثي الأبيات بدون عجز (ويمكن أن نقول بلغة عمود الشعر العربي إنها أبيات مشطورة). يقول

الأوله في الغرام والحب شبكوني والثانية بالامتثال والصبر أمروني

والثالثة من غير معاد راحوا وفاتوني

يعود في المقطع الثاني فيضيف كلمة أو كلمتين إلى أبيات المقطع الأول مع تغيير حركة الروي. (وهنا تصبح هذه القصيدة شبيهة بشعر التفعيلة).

الاوله ... شبكوني بنظرة عين

والثانية ... أمروني واجيبو منين

والثالثة ... فاتوني قولوا لي فين

يعيد الشاعر نفس العملية في المقطع 3 وهو يواصل بناء البيت الأول والثاني والثالث في عملية إبداعية لا نظير لها. يقول

الأوله ... شبكوني بنظرة عين قادت لهيبي

والثانية ... أمروني واجيبو منين احتار طبيبي

والثالثة ... فاتوني قولوا لي فين سافر حبيبي

نراه في هذه المقاطع الثلاثة يحتفظ بالأصل (بيت شعري مشطور) فيمدده في المقطع 2 و3. وقد كان بيرم غزير الإنتاج في القصيدة العاطفية الواقعية (قصائده العاطفية تبتعد عن تأثير المدرسة الرومانسية). ونذكر هنا قصائد (الأمل - الآهات - أنا في انتظارك - الأوله في الغرام - هو صحيح الهوى غلاب - القلب يعشق كل جميل - أهل الهوى...).



وفي هذا السياق شكل رفقة الشيخ زكريا احمد ثنائيا رائعا اغني الموسيقى العربية بأجمل التحف الفنية التي ستبقى خالدة بعدما أدتها أم كلثوم . كما غنى من كلماته والحان رياض السنباطي الشيخ صالح عبد الحي قصيدة (ليه يا بنفسج).

لا شك أن الثورة التي أحدثها بيرم في القصيدة الزجلية سبقت ميلاد (شعر التفعيلة). فمحمود بيرم نظم قصيدة (الأوله في الغرام) في 1944، في حين كان ميلاد أول قصيدة من شعر التفعيلة (الشعر الحر) كتبها بدر شاكر السياب (هل كان حبا؟) في أواخر 1947، وكتبت نازك الملائكة أولى قصائدها التجديدية (الكوليرا) في 1948 كما يرصد الباحث ناجي علوش في مقدمته لديوان السياب. ومما لا شك فيه أن النقاد والمهتمين بالشعر الحر لم ينتبهوا إلى هذه القصيدة في بعدها الشكلي (التجديدي) والجمالي.

كان بيرم التونسي حريصا على كتابة القصيدة الزجلية (العاطفية) بنفس الشاعر المبدع والمجدد. وكان يدرك أن القصيد الغنائي لا بد أن يرقى في لغته وأسلوبه وبيانه إلى مستوى الشعر العربي الفصيح . فلكي يرتقي ذوق الشعب الفني والجمالي لا بد أن نقدم له فنا وغناء راقيين . وفي هذا الصدد يقول (الأغنية مدرسة تستطيع أن تعطينا قيما سليمة أو تدس لنا سموما خبيثة . فهي اخطر أداة للنشر في هذا العصر. والمحزن انه لا احد يدرك أو يقدر خطر الأغنية على الناس، لا المؤلف ولا الملحن ولا المطرب).

لقد تأثر الفنان بيرم بوفاة صديقه سيد درويش فرثاه بقصيدة جميلة قال فيها

هو العظيم يا ناس ××× في أرضكم ينداس والتافه الهلاس ××× نشبعه تكريم

وكتب طاهر أبو فاشا في مقدمة ديوان بيرم (أزهار وأشواك) لم يهبط بشعر بيرم انه كتب بالعامية، ولم يرتفع بشعر الكثيرين انه كتب بالفصحى ... لأن الأساس الفني هو جوهر الشعر ... بعد ثورة يونيو حصل محمود بيرم أخيرا على الجنسية المصرية . كما وشحه جمال عبد الناصر بوسام الاستحقاق. وقد لقب ب (أمير شعراء العامية).

الكتابة بين الذاتي والموضوعي

ராஜ்வில் தேர்குவி

العربي بنجلون

كان الشاعر آرثر رامبو يصف الكتابة عن الذات ((مملة بشكل مروع)) وإذا سألناه عن هذا الرأي، سيرد بثقة: ((كيف لي أنْ أكتب عن ذاتي، وأنا أرى في باريس عمالا وكادحين يموتون))

طبعا، في (ذلك الْعَهْد) لم يكنْ هناك قانونٌ يحمي العاملَ والأجير، لكنَ التاريخَ يُعيد نفسَهُ، فما زال العمالُ والكادحون يتعرّضون للخطرا..ويؤيد رأي رامبو آخرون، فيرون أن الكتابة، ينبغي أنْ تكون (موضوعيةٌ) أي نابعة من رَحم المجتمع . والجاحظ كان في كتابته يقرنُ الداتي بالموضوعي، إذ كان يعاني من تشويه في خلقته، وفقرًا مُدْقعا، ما جَعَلَهُ ناقمًا على مُجتمعه، تَملأُ السخريةُ كتاباته . وكذلك الناقدُ عبد الكحميد الكاتب، الذي خَانَهُ الزُمنُ، فأصبحَ يرعى مع الماشية الكلاً والحشائش ا

ولنرجِعْ إلى رامبو، ففي رسالة له، يعتبر الأديبَ مسؤولا عن الإنسانية، وعليه أنْ يكون داخل البشرية، لا خارجَها، بعيدًا عنها، أو يلجأ إلى برجه العاجي، لا يفكر إلا في ذاته المتورمة . كما عليه أنْ يتخطى الحدود الشخصية، كي يرحل إلى الآخر، فيرى عالما مجهولا عن ذاته، ويصبح شريكا في (حقيقة الحياة)!.. فالكتابة هي أن تجد نفسك، في الموضوعة التي تقول الحقيقة لتجربتنا المشتركة، أي الواقع الذي يشكلنا جميعا، والذي يحيط بنا بآثاره الإيجابية والسلبية . لا تكتب عن شخصيتك، الا إذا كانت التجربة التي تخصك، متعلقة بدهاليز محيطك ومساربِه، وتجد صدى في بدهاليز محيطك ومساربِه، وتجد صدى في قائه ا

هذا ما حققه (مارسيل بروستْ) في بحثه عن ((الزمن المفقود)) فمن خلال داتية الراوي، يسمح لنا بروست بالتوصل إلى فهم عميق لأنفسنا، عبر مجتمعه ولحظته التاريخية، وبالتالي، فإن الكتابة، وإنْ كانتْ فعلا داتيا، إلا أنّها مصنوعة من التجربة الجماعية المشتركة !

وإذا كان علينا، وعلى الأديب نفسه، أنْ نتغاضى عن بعض الأمور التي تخص دَواتنا، فإنَّ الشاعر سيف الرحبي، يُلِحُ في حوار له، على أنْ يضع الأديب في نصّه حُدودا ثابتة، وهي أنْ (يتمسّك بالذَوْد عن القيم الإنسانية المشتركة)) تلك التي ((لا يمكنُ التفريط فيها، أو التنازل عنها...)) والتي تُبلُورُ ذاتَهُ، وذاتَ المتلقي معًا!

وإنّي إذْ أركِّز على هذه النقطة بالذّات، لا أعني حرمان الأديب خاصة، والمبدع عامة، من ممارسة حريته في التفكير والتعبير، التي هي أسمى وأغلى ما يدّخر في حياته، بل من أجلها يكتب ويبدونها لا يستطيعُ أنْ يتنفس هواءً نقيًا منعشًا، إنما أنْ تكون كتابتُهُ صادقة، سواءً كانتْ ذاتية أو موضوعية . وما جدْوى الكتابة، إذا كانتْ تتصنع مواقِف إنسانية، ليس لها تأثيرٌ في قارئها ؟!



في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لمسألة الانتخابات، نستضيف الناشط والمناضل الحقوقي عبد الرزاق غنبور، الرئيس السابق للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنسق الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان ومتتبع لقضايا الشآن العام، لنحاوره حول التحديات التي تواجهها الانتخابات القادمة في ظل استمرار الاستبداد وقمع الحريات وعن أسباب تصاعد نسبة المقاطعة للانتخابات ...



الانتخابات على الانتخابات على الانتخابات بالغرب في ظل الاستبداد؟

ما هو واضح حتى اليوم، هو أن المواطنين المغاربة لا ينتظرون من الانتخابات أملا في التغيير وتبديل واقعهم نحو الأفضل والأحسن، أو ما يستجيب لانتظارا تهم في مجالات الصحة والتعليم والشغل وفي تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون. وذلك بسبب تعمق فعل فقدان ثقتهم على مدار عقود خلت في المؤسسات الانتخابية. هي لعبة سياسية بعيدة عن انشغالاتهم وأحلامهم. لذلك ينحصر التفاعل مع قرب موعد الانتخابات في وسائل التواصل الاجتماعي فقط. وبينما يزيد اتساع الهوة بين الأحزاب والشارع المغربي، نرى أن أغلب الأحراب تتسابق للإعلان عن أسماء وكلائها على رأس قوائم الانتخابات في كبريات المدن والجهات بالمملكة، وتنخرط في "حملة انتخابية سابقة لأوانها". وفي أغلبهم من ذووي المال "مول الشكارة" الذي تمنح له التزكية بمقابل، وعلى من يسمون أنفسهم مناضلي الحزب أن يتحولوا إلى مجرد أدوات لهم.

جانب أخر له أهميته في الموضوع وهو تحكم السلطة في صياغة الخريطة السياسية للبلديات والجماعات عبر التقطيع الانتخابي للدوائر وما يحمله من خلفية إضعاف الخصوم وتقوية الموالين، وتوجيهها لرأي شريحة هامة من المواطنين عبر آليتي الترهيب والترغيب خاصة في العالم القروي والمدن الصغرى شرط لازم للانتخابات بالمغرب، وإذا أضفنا إلى ذلك ما يسمى بالحياد السلبي للإدارة إزاء مختلف الخروقات في جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءا بالتسجيل في اللوائح وإنزال أفواج من الناخبين من خارج هذه الأقاليم ليقرروا مصيرها عوض أن يقرر أهلها، والتسجيل بعدة دوائر لنفس الأشخاص والتصويت المزدوج لفائدة نفس المرشح أو لمرشحين فى نفس الوقت دون أن تبدي الإدارة أي تصرف يذكر خاصة وهي التي تحصي أنفاس المواطنين والجمعيات وهيئات المجتمع المدنى عبر أجهزتها وأعوانها إن تعلق الأمر بمن لا ترضى عنه بسبب آرائه واختياراته السياسية والاجتماعية المخالفة لوجهة نظرها فهل تخفاها خافية الانتخابات.

عملية انتخابية هذه سماتها، ومشهد سياسي تحكمه قواعد أخرى لا صلة لها بالمؤسسات السياسية الدستورية من أحزاب وجمعيات مجتمع مدني، وحياد سلبي للإدارة، وصمت مطبق ومباركة للوضع من قبل أحزاب أخذت على نفسها أمانة تخليق الحياة السياسية وتأطير المواطنين في اتجاه التغيير إلى ما يصلح أوضاعهم السياسية والاجتماعية بحكم مسؤولياتها الدستورية، في ظل هذا الوضع لا يمكن أن نتحدث عن مشاركة سياسية فاعلة ولا عن مؤسسات دستورية

تحظى بالتمثيل الحقيقي للمواطنين ومن ثمة فلا حرية ولا ديمقراطية ولا تغيير وإنما هو تكريس لنفس الأعطاب وأوجه الاختلالات التي يعاني منها بلدنا.

التتبع للشأن الانتخابي في المغرب يلاحظ التراجع الضطرد لنسبة المشاركة من محطة انتخابية لأخرى حسب حتى الإحصاءات الرسمية، كما أن لجنة "النموذج التنموي" نفسها تؤكد عدم ثقة المواطن في العملية السياسية. ما هي في رأيكم أسباب المقاطعة المتزايدة للمواطنين للاستحقاقات الانتخابية ؟

لابد من التأكيد في البداية أن ظاهرة مقاطعة الانتخابات بالمغرب تعود لسنوات عديدة إذ تعتبر امتدادا لدعوات لمقاطعات سابقة اتخذتها قوى اليسار منذ الستينيات والسبعينيات وكانت في بدايتها تشكل نسبة قليلة تنحصر لأصحاب موقف فكري ايدولوجي حيث كان المقاطعون حينئد يعتبرون أن المشاركة في الانتخابات بشكل عام تعطى الشرعية للنظام وللدولة.

ما هو واضح حتى
اليوم، هو أن المواطنين
المغاربة لا ينتظرون من الانتخابات
أملا في التغيير وتبديل واقعهم نحو
الأفضل والأحسن، أو ما يستجيب لانتظارا
تهم في مجالات الصحة والتعليم والشغل
وفي تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون.
وذلك بسبب تعمق فعل فقدان ثقتهم
على مدار عقود خلت في المؤسسات
الانتخابية. هي لعبة سياسية بعيدة عن
انشغالاتهم وأحلامهم.

اللائحة، وهكذا أصبحت خارطة الأرقام الانتخابية على الشكل التالي: من 15.5 مليون ناخب مسجل لم يصوت عمليا سوى 4 ملايين صوت و 700 ألف، مع احتساب مليون صوت ألغي، وهكذا يكون أكثر من ثلثي الناخبين لم يصوتوا مما أصاب جل الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية بذهول لم يكن في الحسبان، وفي الوقت الذي تعيش فيه الأحزاب المغربية بمختلف تلويناتها في الآونة الأخيرة حمى الانتخابات الجماعية المقرر إجراؤها في 12يونيو المقبل، وتنشغل برسم خرائط طرق موصلة إلى المجالس البلدية والقروية، بدأت فعاليات إسلامية ويسارية وأمازيغية تستعد بدورها فعاليات إسلامية ويسارية وأمازيغية تستعد بدورها للدعوة إلى مقاطعة الانتخابات وتعمل جاهدة على شحذ همم أنصارها لإنجاحها.

وتختلف الأسباب عند جمهور المقاطعين للانتخابات فمنهم من يقاطع لأسباب ايدولوجية ويتعلق الأمر ببعض الفعاليات الإسلامية و اليسارية والأمازيغية، ومنهم من يقاطع هذه الانتخابات بصفة تلقائية وذلك لعدم قناعتهم بجدوى العمل الحزبي أو بفشل مجلس النواب والحكومة وكل الهيئات المنتخبة من مجالس جماعية في خدمة الجماهير.

وكما أشرت إلى ذلك سابقا، ما هو واضح حتى اليوم، هو أن المواطنين المغاربة لا ينتظرون من الانتخابات أملا في التغيير وتبديل واقعهم نحو الأفضل والأحسن، أو ما يستجيب لانتظاراتهم في مجالات الصحة والتعليم والشغل وفي تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون. وذلك بسبب تعمق فعل فقدان ثقتهم على مدار عقود خلت في المؤسسات الانتخابية. هي لعبة سياسية بعيدة عن انشغالاتهم وأحلامهم. لذلك ينحصر التفاعل مع قرب موعد الانتخابات في وسائل التواصل الاجتماعي. وبينما يزيد اتساع الهوة بين الأحزاب والشارع المغربي، نرى أن أغلب الأحزاب تتسابق للإعلان عن أسماء وكلائها على رأس قوائم الانتخابات في كبريات المدن والجهات بالمملكة، وتنخرط في "حملة انتخابية سابقة لأوانها". وفي أغلبهم من ذووي المال "مول الشكارة" الذي تمنح له التزكية بمقابل، وعلى من يسمون أنفسهم مناضلي الحزب أن يتحولوا إلى مجرد أدوات لهم.

أما في السنوات الأخيرة فقد ازدادت نسبة المقاطعة بشكل اعتبره بعض المحللين أنه يشكل خطرا على الأحزاب السياسية المغربية، حيث نزلت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة من 52 %سنة 2002 إلى 37% مع تسجيل أن أكثر من مليون من الأصوات قد تم إلغاؤها، إما لأن أصحابها صوتوا بأوراق بيضاء أو فارغة، أو لأنهم لم يحسنوا وضع العلامة المطلوبة فوق

منذ عقود والحركة الديمقراطية بالمغرب ترفض إشراف وزارات الداخلية على الانتخابات، كما أن الصيغة التداولة أكثر للإشراف على الانتخابات في العالم هي إحداث هيئة مستقلة من أجل تدعيم حيادية السلطة والتصدي للممارسات الماسة بالشفافية والنزاهة. كيف يمكن تفسير التراجع عن هذا المطلب اليوم؟

الأكيد أن الانتخابات تعتبر أبرز آلية من آليات المشاركة السياسية المتعارف عليها للتعبير عن الإرادة الحقيقية للمواطنين، ومن ثم ترجمة اختياراتهم في التغيير عن طريق من يختارونه لتمثيلهم وفق ما يطرحه من برامج تعبر عن وجهة نظر الحزب أو الجهة المرشحة في تسييرها للشأن المحلي، وسعيها لتحقيق انتظارات الناخبين، هذا بالنسبة للبلدان الديموقراطية التي تحترم إرادة شعوبها، أما في بلدنا فيكاد يجزم الجميع أن كل المظاهر التي يراد لها أن تعبر عن وجود شيء اسمه الديموقراطية أو الانتخابات النزيهة ما هي إلا شعارات للاستهلاك الخارجي والتمويه الداخلي، ولعل هذا ما يبررالنسبةالمرتفعةللمقاطعين،وفيغيابهيئةوطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات بن يتحقق ما نسمو إليه من نزاهة وشفافية في العملية فلا يمكن لوزارة الداخلية التي يجب أن تحاسب كجزء من الحكومة، أن تنفرد بوضع القوانين الانتخابية والإشراف على تنظيمها بهدف التحكم في الخريطة السياسية لخدمة أجندات خاصة لا علاقة لها بهموم المواطنات والمواطنين، ففي كل انتخابات يتم إعطاء انطباع على أنها ستشكل الخلاص النهائي للمغاربة من كل الويلات السابقة ويفاجأ الجميع ببقاء دار لقمان على حالها، حيث تحتفظ نفس الوجوه بكراسيها تحت مسميات وأحزاب جديدة في أحسن الأحوال ويبقى الخاسر الأكبر دائما هو شعب يعيش ضحية لعب ومؤامرة الكبار من الساسة وأعيان المال والنفوذ والسلطة والجاه أوهى بعبارة أخرى لعبة المخزن بشتى تجلياته (المخزن السياسي، المخزن الاقتصادي)، ولكثرة ما تم إفراغ هذه الانتخابات من محتواها أصبحت غير ذات مصداقية وتصل نسبة مقاطعتها إلى %80. أتذكر لحظة وصول الاشتراكيين إلى حكومة التناوب أو التوافق (1998)، حين أخذت الحماسة بالقيادي الاشتراكي السابق محمد اليازغي ليعلن في مقال نشر بجريدة حزبه عن نهاية مرحلة ثقيلة وبداية أخرى جديدة. واختار عنوان مثيرا: "مات المخزن"، أي النظام السلطوي العتيق، وتبين بعد ذلك أن من أصابته سكرات الموت ولفظته هي قوى المعارضة التي كان حزبه يتزعمها باسم قوى التغيير والتقدم. أما "المخزن" فقد تجدد ومسح الغبار عن خيوط التحريك التي يحرك بها اللعبة الكراكوزية في مشهد جد قاس. فجميع التنظيمات السياسية تسعى لخدمة النظام العتيق، بلغة منمقة وشعارات حديثة. وعشنا وسمعنا على نسان إدريس نشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي الحالي، وفي برنامج تلفزيوني يرد على وزير خاطبه بأنه ينتمى لحكومة صاحب الجلالة، ليتفاخر أنه أيضا من حزب "المعارضة دْيَال صاحب الجلالة"، أي معارضة يملكها صاحب الجلالة. "وما فيش حد أحسن من حد". صار مألوفا أن نسمع من زعماء أحزاب آخرين إنهم يناضلون وفق برنامج صاحب الجلالة!!!

أطلق نشطاء بوسائل التواصل الاجتماعي حملة وطنية لمقاطعة الانتخابات تحت شعار "من أجل مقاطعة مهزلة الانتخابات، جميعا من أجل صناديق فارغة، نريد عدالة اجتماعية، نريد الحرية لجميع المعتقلين السياسيين" من خلال هشتاك:

#مقاطعة الانتخابات_تغير_لغرب_الذي_نريد، كيف تنظرون لهذه الحملة ؟

أعتقد أن الحملات المعلنة الآن بمقاطعة الانتخابات المقبلة لها ما يبررها، والجزء الأهم منها سبق أن أشرت إليه، لكن كما تلاحظون أن الدولة لن تقبل الرأي المخالف لها وستتحرك في غياب القانون لقمع هؤلاء المقاطعين، لأنها فعلا تدرك أن نسبة المقاطعة تزداد مع كل انتخابات، وقد حاولت بعض الأحزاب خلال عمليات تعديل القوانين الانتخابية أن تفرض إجبارية التسجيل والتصويت، مع فرض غرامة مالية على المقاطعين، لكنها ارتأت تأجيل النقاش في الموضوع، هناك انتقاد يوجه إلى هؤلاء المقاطعين باعتبار أنهم يسمحون بعملهم هذا إلى أحزاب سياسية "منظمة انتخابيا" يؤدي إلى ضياع مصالح المواطنين، وهذا الانتقاد مردود يؤدي إلى ضياع مصالح المواطنين، وهذا الانتقاد مردود عليه، لقد عشنا العديد من التجارب الانتخابية منذ الاستقلال إلى الآن، وتبين لنا أن لا الحكومات تمارس

اختصاصاتها، ولا المجالس المنتخبة محليا وجهويا تقوم بمهامها، فالقرارات المهمة والمصيرية خارج الفئات التي منتخبة ديمقراطيا، الأكيد أن المقاطعة ترعج الحاكمين فعليا، لأن النسب للتدنية للمشاركين تساءلهم وتشكك في مصداقيتهم.

الواضح كذلك أن فئات الشباب والمثقفين تعد في مقدمة الرافضين للعبة الديمقراطية بالعزوف عن التصويت. لقد اعتدنا عند كل استحقاق انتخابي أن

تنطلق دعوات منظمة لمقاطعة التصويت وعدم المشاركة في الانتخابات. وبعد أن كانت دعوات "المقاطعة" تأتي في السابق من الأحزاب اليسارية الراديكالية، مثل "حزب النهج الديمقراطي" الماركسي، أصبحت الدعوة إلى المقاطعة تطلق من شخصيات مؤثرة في الشبكة العنكبوتية ومن جمعيات حقوقية وفعاليات مدنية مختلفة. ويمكن اختصار شعارات "المقاطعة" الموجهة إلى المواطنين في عبارة مليئة باليأس وبالإحباط: "أبـشـروا... لا أمـل". لا شيء يشجع على الأمل للانخراط في الاستحقاقات الانتخابية، أو ما يسمى هنا منذ حوالى نصف قرن بـ"المسلسل الديمقراطي". فنحن أمام نفس الكائنات الانتخابية، لازال البعض منها يعود إلى الستينيات من القرن الماضي، هي الوجوه ذاتها من محترفي العمل الحزبي ومن تجار وسماسرة الانتخابات، كما هي الشعارات نفسها تعود من جديد إلى الساحة بمناسبة كل دورة انتخابية. ولا مجال للوصول إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية المفترى عليها، ما يحصل هو إفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي، لتصير الانتخابات هي الترياق المسموم الذي يسكب للناخبين من قبل مرشحين ممتلئين بالتواضع الكاذب وبالابتسامة المزيضة". هكذا عندما ظهر " تقرير

الخمسينية" اعتبره حزب الأصالة والمعاصرة برنامجه السياسي الذي أنشئ من أجله. واليوم بعد صدور "البرنامج التنموي الجديد" الذي أنجز تحت إشراف وزير الداخلية السابق شكيب بنموسي، صارت جميع الأحزاب تتبارى لتقول إنها الأفضل من أجل تنزيل البرنامج، ما دام هو برنامج الملك. واعتبر الملياردير عزيز أخنوش المسيطر على سوق المحروقات في المغرب، أن حزبه قادر على تنزيل النموذج التنموي "الذي جاء به الملك"، معتبرا أن حزب التجمع وجد نفسه في هذا المشروع الكبير. وللإشارة فإن الحزب الذي يرأسه أخنوش المسيطر على سفضيحة العمل الخيري لغايات تورط في ما يعرف بفضيحة العمل الخيري لغايات تورط في ما يعرف بفضيحة العمل المستفيدون التجمع مع قفة رمضان ببطاقة الانخراط في حزب التجمع الوطني للأحرار من غير أن يطلبونها. وهو ما انتقده الرأي العام. ولم تتحرك السلطة لمعاقبة هذا الحزب الرأي العام. ولم تتحرك السلطة لمعاقبة هذا الحزب



الإداري.

كلمة ختامية:

أود أن أسجل في ختام هذا الحوار أن هناك خفوت حد الغياب للنقاش السياسي المخالف للخطاب الرسمي للمتحكمين. بخلاف الاستحقاقات السابقة، عندما أصدر مجموعة من المثقفين، يتقدمهم الشاعر عبد اللطيف اللعبي، "نداء من أجل ميثاق ديمقراطِي" للتحذير من الظلامية والتطرف، من أجل "الحلمَ بمجتمع جديد تسوده العدالة والحرية، والعقلنة والعقلانية، وتسودُه درجة من درجات التّحديث" قبل انطلاق الانتخابات السابقة، رغم أن هذا النداء ظل بلا صدى وبلا أثريذكر. الملاحظ الآن قبل انتخابات شتنبر المقبل أن الخريطة السياسية تميعت أكثر، وبورصة الترحال السياسي للمرشحين مفتوحة، مثل تنقلات "الميركاتو" الشتوي والصيفي في كرة القدم. والرشوة والمال والتجاوزات الإدارية. أما الدعوة إلى المشاركة التي تقودها بعض "النخب" من أجل قطع الطريق على الإسلاميين، فيمكن اعتبار هذا الخطاب السياسي مضللا، لا يتجاوز سطحية الخطاب الانتخابي، وكأن باقى الأحزاب الأخرى أقل فسادا وانتهازية من الإسلاميين... كلهم أصابع مجتمعة في كف وإحدة".



الجمعية تدين الحكم الصادر ضد الصحفي الريسوني وتناشده لوقف إضرابه عن الطعام

عبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن استنكارها الشديد للحكم الصادر ضد الصحافي سليمان الريسوني معتبرة إياه حكما ظالما نتج عن محاكمة ضربت عرض الحائط أبسط معايير المحاكمة العادلة؛

وجاء في بيان صادر عن مكتبها المركزي يوم 9 يوليوز:

في سابقة من نوعها، يرتكب القضاء المغربي أبشع الانتهاكات ضد العدالة وضد مبادئ الحق والقانون وضد معايير المحاكمة العادلة، ضحيتها الصحفي معتقل الرأي سليمان الريسوني الذي أصدرت في حقه محكمة الإستئناف بالدار البيضاء حكما بخمس سنوات سجنا نافذا ومائة ألف درهم كتعويض للطرف المدني، وبرفض كافة الدفوع الشكلية. تمت المحاكمة والنطق بالحكم دون إحضار النيابة العامة لسليمان من السجن، رغم اصراره على الحضور، وفي غياب دفاعه الذي رفض تزكية محاكمة تتم دون إحضار المتهم.

تم الحكم الكارثي ضد سليمان الريسوني الذي اعتقل في 22 ماي من سنة 2020، بعد سلسلة من الانتهاكات التي تعرضت لها حقوقه كمتهم من ضمنها التوقيف خارج نطاق القانون، وتزوير محضر الاعتقال، والاحتفاظ به في حالة اعتقال بعد انتهاء مدة الحراسة النظرية دون موجب حق، وتمطيط مدة التحقيق دون مبرر، وحرمانه من الاطلاع على ملف اتهامه إلا بعد إصدار المحكمة لحكم في الموضوع بعد ملف اتهامه إلا بعد إصدار المحكمة لحكم في الموضوع بعد النفي، وعدم تفعيل القاعدة القانونية والحقوقية بالاسراع النفي، وعدم تفعيل القاعدة القانونية والحقوقية بالاسراع بعرض القضية على الهيئة القضائية في اجال معقولة، ورفض المحكمة لجميع طلبات الدفاع دون تعليل بما فيها الخبرة على مسكن سليمان الذي جرت فيه الوقائع المزعومة، ورفضها دون تعليل طلباته بالسراح المؤقت لسليمان، وغيرها كثير من الخروقات الخطيرة لأبسط معايير المحاكمة العادلة.

كما اعتبرت الحكم "انتكاسة حقوقية، واعتداء سافر ليس في حق الصحفي سليمان بل في حق التشريع المغربي، دستورا ومسطرة جنائية، فكانت النتيجة حكم انكرت من خلاله كل قيم العدالة والانصاف وغيبت فيه مبادئ الحق والقانون. حيث تم النطق بالحكم وسليمان في يومه الثالث والتسعون من الإضراب الذي يخوضه بعد أن تعرضت أبسط حقوقه

للانتهاك وخرقت بشكل سافر معايير المحاكمة العادلة في قضيته، وفي مقدمتها قرينة البراءة أساس الإنصاف."

وعبر المكتب المركزي للجمعية "عن شديد إدانته وامتعاضه للاستعمال الفج والسافر للقضاء في هذه القضية، بهدف تصفية حسابات سياسية مع الصحفي سليمان الريسوني مما يشكل وصمة عار على جبين القضاء المغربي، وكل من زكى هذا المسلسل التقهقري نحو المزيد من الاستبداد والظلم والتعسف في بلادنا،" ...

وطالب بالإفراج الفوري الصحفي سليمان الريسوني الذي تعرض لاعتقال تعسفي منذ 22 ماي من سنة 2020، والذي وقفت عنده مختلف المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية التي عاينت ووقفت على حجم الانتهاكات التي تعرضت لها المساطر القانونية منذ اعتقاله؛

وناشدت الجمعية مجددا للصحفي سليمان الريسوني لتعليق إضرابه عن الطعام الذي بلغ يومه الثالث والتسعين إنقاذا لحياته وصحته؛

كما أدانت "استمرار توظيف القضاء للانتقام ولتصفية الحسابات السياسية وجعله وسيلة للترهيب وللقمع والتنكيل واخراس كل الأصوات الحرة، عوض أن يكون وسيلة لإقامة العدل وضمان الإنصاف وحماية الحقوق والحريات... ولحملات السب والقذف التي تشنها مندوبية السجون في شخص مسؤولها الأول ضد الصحافي سليمان ونشرها للكذب والمغالطات حول وضعيته داخل السجن. ولجوء المندوب العام للسجون الى عرقلة احدى جلسات التحقيق والعديد من التصريحات والبلاغات في تجاوز لمهام المندوبية مما يعتبر تدخلا في اختصاصات القضاء والنيابة العامة، وتأثيرا اداريا على المحكمة؛"

ودعت الجمعية كافة الهيآت الحقوقية والتنظيمات الديمقراطية ومختلف القوى الوطنية إلى الحضور المكثف في الوقفة التي تنظمها لجان التضامن مع المعتقلين السياسيين في مختلف المدن يوم السبت 10 يوليوز مساء، والعمل على إطلاق حركية نضائية من أجل الحرية لجميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وجعل حد للاعتقال

كريدو اعدم هدرالزمن السياسي ا

من وحي الأحداث

التيتي الحبيب

احتلت هذه القضية مكانا بارزا في تهيء أوراق تيارات حزب الاستراكي الموحد للمؤتمر الرابع. وما أثار انتباهي في نقاش هذه المسألة هو محاولة أصحاب الأوراق الظهور وكأنهم يملكون مفاتيح التحليل الملموس للواقع الملموس. لقد أصبح هاجس عدم إهدار الزمن السياسي عنوان الواقعية السياسية والجواب على ما يتطلبه الوضع القائم. لكن غاب عن أصحاب الكريدو الجديد "عدم هدر الزمن السياسي" هو تحديد هذا الزمان في امتداده. هل هو زمن قصير المدى أو متوسطه أو البعيد. وطبعا لكل مدى متطلباته وأجوبته. غاب هذا الأمر ومعه غاب النقاش عن الاستراتيجية وعن التكتيكات. وحتى في الاستراتيجية على ما يبدو تم التراجع عن مطلب الملكية البرلمانية هنا والآن إلى الملكية البرلمانية في المتدورية.

في الوضع الراهن، وبعد تسارع الأحداث بين مكونات الحرب الاشتراكي الموحد المرتبطة بالانتخابات، يظهر أن موضوع عدم هدر الزمن السياسي انتقل من صفوف الاشتراكي الموحد إلى صفوف باقي مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي. تحت ضغط هذا الفهم تتم مبادرات الاندماج من أجل الوحدة وإعلان الحزب الاشتراكي الكبير. هكذا يسابق المعنيون بالأمر الزمن حتى لا يهدروه ويعلنون عن قيام الوحدة وميلاد الحزب الكبير في حمأة الانتخابات. اختارت المكونات طريقة الإجابة عن عدم إهدار الزمن السياسي.

هل هذا الاختيار هو الجواب عن متطلبات تطورات الصراع الطبقي ببلادنا؟ نشك في ذلك كثيرا لأننا نختلف مع أصحابه في موضوع تشخيص ما المطلوب خاصة بعد تجربة حركة 20 فبراير 2011 المجيدة. هل الجواب عن هامشية تنظيمات القوى التقدمية ببلادنا هو تجميع هذه التنظيمات ودمجها في حزب واحد والزج به في معمعان إصلاح النظام من الداخل وإعلان ميلاده في هذه المعارك التافهة للانتخابات التي تقاطعها نسبة %80 من الشعب المغربي. إن المشروع سيولد ميتا ولن تلتف حوله الفئات الاجتماعية التي كان من المنتظر أن تساهم في ميلاده وتحضنه. ربما سيكون من المغامرة السياسية أن نطلب من المتحمسين لهذا المشروع أن يلتحموا بالفئات الاجتماعية التي يودون التعبير السياسي باسمها ولمصلحتها وأن يسمعوا لها وأن يصوغوا برامج الحزب في آفاق الزمن القصير والمتوسط والبعيد.

من جهتنا نحن في النهج الديمقراطي فقد ارتأينا طريقا مختلفا تماما وهو الدعوة لتأسيس حزب طبقي مستقل للطبقة العاملة له استراتيجية وبرنامج تكتيكي يجسد القطائع السياسية مع النظام القائم والدولة الطبقية السائدة. ولهذا نقول بوجود مشروعين متناقضين داخل التوجه التقدمي ببلادنا مشروع إصلاحي يزداد تأزما ويعيد تجربة الاتحاد الاشتراكي ومشروع ثوري يقطع مع الاستبداد ويواصل الإرث التاريخي المتحقق لشعبنا وقواه الثورية والزمان كشاف.

شبيبة النهج الديمقراطي تتضامن مع الصحفي سليمان الريسوني وتدين قضاء التعليمات

انتهاكا صارخا للعدالة وحقوق الإنسان.

يأتي القرار من قضاء التعليمات، في سياق ردة حقوقية وسياسية تبرز بشاعة جلادي السجن الكبير، سمح به الاختلال الكبير لموازين القوى، واسترجاع الإستبداد لزمام المبادرة؛ لقد شجع ذلك أعداء الحرية والديمقراطية على التغول، لكن ثورة الشعب المقهور ستأتي ولو بعد حين.

يأتي القرار ليعمق من آلام الصحفي سليمان الريسوني الذي دخل الشهر الرابع من إضرابه المفتوح عن الطعام، وكأن الأمر يتعلق بحكم بالإعدام.

إننا نعرب عن تضامننا مع الصحفي الحر سليمان الريسوني وعائلته وزملائه وكل المكتوين بنير الاستبداد، ونشيد بهيئة الدفاع التي كافحت بجسارة من أجل سليمان، كما نحيي الحركة الحقوقية وجميع المتضامنين.ات، ونؤكد استمرار المعركة.

ندعوا القوى المناضلة والشبابية إلى تكثيف الجهود، وتعزيز التضامن الشعبي، والنضال المشترك، والتعبئة في الشارع، من أجل تحطيم جدار الاستبداد وبناء الوطن الذي يتسع لأبنائه.

نطائب بإطلاق سراح سليمان الريسوني وكافة معتقلي الرأي ومن ضمنهم عمر الراضي، ووضع حد لمسلسل مطاردة وحصار الصحافة المستقلة والحركات المعارضة.

ان ننسى ان نسامح

حلّت كارثة على الشعب المغربي والصحافة المستقلة عن المخزن يوم أمس 90 يوليوز 2021، بصدور قرار جائر وظالم في حق الصحفي سليمان الريسوني، يقضي بخمس سنوات سجنا نافذا و100 ألف درهم كتعويض للطرف المدني، في ملف حرص المخزن على فبركة فصوله، ويشكل دليلا لمن ما المحتاج إلى دليل، أن القضاء في المغرب هو أداة في يد المحالية المحاليسة

لقد تابع الرأي العام الوطني والدولي، أطوار القضية، وكان واضحا منذ البداية أن الأمر يتعلق بملف يستهدف صحفيا حرا وديمقراطيا، رفض الإنحناء أمام الرداءة التي أصابت جزءا غير يسير من الصحافة بالمغرب.

إن توظيف وفبركة الملفات الجنسية، لاستهداف الصحفيين والمناضيلن المعارضين، كما حدث مع صحفيين.ات آخرين وسليمان الريسوني وعمر الراضي..، في مسرحيات رديئة الإخراج، وحيل لم تعد تنطلي على أحد، وتدين المخزن الذي يريد بذلك أن يفرغ النضال النسوي والديمقراطي من أجل مناهضة العنف على أساس الجندر من محتواه.

لقد جندت البنية التي ما هي بسرية، مختلف الأدوات من أجل إخراس صوت مزعج وصريح، بداية من تسخير صحافة المخابرات للتشهير بالريسوني، ثم الاعتقال خارج القانون، وما تلا ذلك من خرق للإجراءات والمساطر الجاري بها العمل، ناهيك عن تسخير بعض الجمعيات المصممة على المقاس؛ مسار انتهى إلى إصدار القرار القضائي الظالم، والذي يشكل